الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ٢٨

الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي ..... (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد والاس (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقريرا الأمين العام (A/76/405 و A/77/358)

مشروع قرار (A/77/L.5)

السيدة دوكري (سانت كيتس ونيفس) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني مخاطبة الجمعية العامة باسم حكومة وشعب سانت كيتس ونيفس وإسماع صوتنا الأخوي في هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتؤيد سانت كيتس ونيفس البيانات التي أدلي بها باسم الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركة عدم الانحياز (انظر A/77/PV.26).

تتمتع سانت كيتس ونيفس تقليديا بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهي لا تزال واحدة من أقدم وأقرب وأقوى شركائنا. ونحترم الدور الذي تؤديه في العلاقات الدولية وفي إرساء وتعزيز مبادئ وقيم هذه الهيئة. وتفخر سانت كيتس ونيفيس بكونها مسقط رأس ألكسندر هاملتون، الذي يتناسب إرثه مع الدعوة السامية إلى الاحترام والكرامة. ولهذا السبب، رحبنا بالخطوات السابقة التي اتخذتها كوبا والولايات المتحدة الأمريكية لتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية، والتي شملت قرار رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام ٢٠١٥. وشكل ذلك نقطة تحول تاريخية في تخفيف حدة التوترات بين هذين الجارين القريبين وكان مصدر إلهام لفجر جديد من تدابير تحرير الاقتصاد والتعايش السلمي والتبادلات الشعبية بين البلدين التي كانت مجدية ومفيدة جدا للشعب الكوبي وشعوب منطقة البحر الكاريبي.

ومع ذلك، ترى سانت كيتس ونيفيس أن من المؤسف حدوث عدة انتكاسات منذ تلك الفترة القصيرة من الانفراج، حيث لا يزال الحصار حقيقة واقعة بالنسبة للشعب الكوبي، وهي تدين فرض تدابير قسرية انفرادية ضد دولة ذات سيادة. ويسدد هذا الحصار الجائر طعنة قاتلة للقانون الدولي ويستخف بمبدأي السيادة وعدم التدخل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

اللذين يحكمان العلاقات بين الدول، التي يحميها ميثاق الأمم المتحدة، ويعوق بشدة قدرة كوبا على التفاعل مع المجتمع الدولي تفاعلا كاملا وتوفير الخدمات العامة الأساسية لشعبها على نحو كاف، وبالتالي بلوغ تطلعاتها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن حقيقة أننا نتناول هذا البند مرة أخرى اليوم تؤكد الدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه الأمم المتحدة بوصفها محاورا حيويا وقائدا في الشؤون الدولية. ولا تزال سانت كيتس ونيفس تشعر بالامتنان على أنه لا يزال هناك، في إطار هذه الأمم المتحدة، حيز يجب أن تعمل فيه الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، من أجل حماية مصالح سكان العالم؛ وحيث يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت كيتس ونيفيس وكوبا مواصلة العثور على مكان آمن وتلقي المساعدة، وحيث يمكن التحدث بلا حرج مع الدول الكبيرة وحثها على التصرف بإحساس بالمسؤولية والمساءلة.

إننا نعتبر الحصار المالي والتجاري والاقتصادي عبئا ثقيلا على تنمية ورفاه واستقرار أشقائنا وأخواتنا في كوبا، بل ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها. فالأثر الاجتماعي والاقتصادي على اقتصاد تلك الدولة الجزرية الصغيرة النامية شديد جدا ومجحف لشعب كوبا. وإذ يحاول العالم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن هذا وقت حرج بالنسبة له بالنظر إلى التأثير التراكمي لعامين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والآثار والمخاطر غير المتناسبة والضارة التي تنطوي عليها الأعمال العدائية الجيوسياسية التي اشتد وطيسها في أوكرانيا وما سببته من أزمات عالمية في مجالات الغذاء والوقود والنقل. إن استقرار النظام الدولي يقوم على السلام بين الدول وفيما بينها، ويشكل الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، من جميع النواحي، عملا عدائيا ضد التماسك على الصعيد الإقليمي وصعيد نصف الكرة الغربي.

ولا يمكن إنكار أن استمرار تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك الباب الثالث منه، يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الطبيعية في كوبا. ويوثق ويؤكد تقرير الأمين العام (A/77/358) التكلفة الباهظة لتلك السياسة بالنسبة للبلد وشعبه. كما أن الخسائر السنوية التي تبلغ ملايين الدولارات في القطاعات الحيوية، مثل القطاعين المصرفي والمالي وقطاعات الصحة والتعليم والطاقة، نتيجة للجزاءات موثقة جيدا. والجهود التي بذلتها إدارة بايدن للتخفيف من ربقة بعض التدابير الأكثر قسوة التي فرضتها الإدارة السابقة جديرة بالثناء، ولكنها لا تقطع شوطا كافيا في معالجة الجوانب الأكثر ضررا للحصار. وقد أدت تلك التدابير القسرية، مقترنة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي سببتها الجائحة، إلى توليد شعور قوي باليأس بين الناس وتسببت في نزوح جديد للمهاجرين من كوبا.

ولهذا السبب، تدعو سانت كيتس ونيفيس الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إنهاء الحصار الجائر. يقال إن القانون الجائر ليس قانونا على الإطلاق. وعلى حد تعبير أحد أبرز الآباء المؤسسين لأمريكا، توماس جيفرسون، فإن المجتمع الدولي ليس له الحق في عصيان قانون كهذا فحسب، بل إننا ملزمون بذلك أيضا. وفي الوقت الحالي، ليس أمامنا من خيار سوى التعبير عن سخطنا المبرر أخلاقيا على فرضه.

وفي حال شك أي شخص في ترابطنا كعائلة بشرية تتنفس نفس الهواء ولديها نفس المحيطات التي هي شريان الحياة لكوكبنا المشترك وتواجه الحدود الجغرافية المصطنعة، أو في التسليم بأن التبادل التجاري والتجارة ضروريان لبقاء وازدهار كل دولة بغض النظر عن سياستها، فقد قدم لنا كوفيد-١٩، بكل عواقبه، تذكيرا قويا. إن هذا الترابط البشري هو الذي يجبر كل أمة وكل شخص على أن يكون حارسا لإخوانهم وأخواتهم، إن لم يكن بدافع الشهامة، فبدافع المصلحة الذاتية المستنيرة – لأن أمننا يكمن في أمنهم ورفاههم. وبالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، فإن الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا يتعارض بالتأكيد مع رغبة شعوبنا في السلام، على النحو الوارد في "إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام".

وبوصفنا مجتمعا عالميا ومترابطا تسوده العولمة، لا يمكننا أن نتحمل تخلف أي بلد عن الركب. وهذا هو الوقت المناسب للتعاون

الدولي ولحشد الموارد لمساعدة بعضنا بعضا في مواجهة تحدياتنا المشتركة. ولا يمكن إنكار أن كوبا أثبتت خلال الجائحة العالمية أنها مواطن عالمي مثالي محب للخير وأظهرت بشكل ملموس منظورها الإنساني. وقد تجلى إحسان كوبا بشكل أكبر من خلال مساهمتها في السباق لإيجاد لقاح. فهي لم تطور خمسة لقاحات محلية فحسب؛ بل تمت الموافقة أيضا في نهاية المطاف على استخدام اثنين منها دوليا وقُدما إلى الدول غير القادرة على دفع ثمن لقاحات أخرى أكثر تكلفة.

وفي مواجهة أوجه الشهامة والإيثار والتراحم هاته – التي يمكن أن تحسب في ما أنقذ من أرواح عديدة لا في ما فقد منها – كيف يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب؟ ومن المؤكد أن ذلك التصنيف غير المبرر، بل الاستعماري الجديد، وما يصاحبه من جزاءات تتحدى كل منطق وصواب، بل روح الأمم المتحدة.

وتتمتع سانت كيتس ونيفيس بعلاقة عميقة ودائمة مع حكومة كوبا وشعبها، وقد استفادت استفادة كبيرة من التعاون في العديد من المجالات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الصحة والزراعة والتعليم. وبوصفنا بلدا خارجا لتوه من انتخابات عامة جرت في ٥ آب/أغسطس، فإننا نشكر كوبا على تقديم منحة دراسية لشاب ذكي وعطوف وصادق ذي بدايات متواضعة جدا، تمكن من التغلب على الصعاب والحصول على شهادة الطب وأصبح ليس واحدا من أفضل أطباء الباطنية في أمتنا فحسب، بل أيضا رابع رئيس وزراء لبلدنا. وبصفتي الممثلة الدائمة لسانت كيتس ونيفيس المعينة حديثا والأصغر سنا وأول امرأة من بلدي تتولى هذا المنصب لدى الأمم المتحدة، فأنا أيضا مدينة بقدرتي على إلقاء خطابي من هذا المنبر كوبا. قبل خمسة أشهر تحديدا، في أيار/مايو من هذا العام، استلقيت في جناح الجراحة في انتظار الجراحة لإزالة مقلة عيني اليمنى. والفضل في إنقاذ عيني لا يعود إلا للجهود الذكية والشجاعة والمتفانية التي بذلتها أخصائية العيون الكوبية، التي تقدم خدماتها مجانا تقريبا.

لذا مرة أخرى، أطرح السؤال التالي: ما الذي يبرر استمرار إثقال كاهل كوبا – وهي دولة كاريبية صغيرة كان لها مثل هذا التأثير الإيجابي غير المتناسب على الكفاح العالمي ضد جائحة كوفيد-١٩، وهي التي أنقذت نزعتها الدولية وإنسانيتها الكثير من الأرواح البشرية وأثرت عليها ومكنتها – وتقييدها بحصار عفا عليه الزمن؟

إن سانت كيتس ونيفيس، وهي من بين أصغر الدول في العالم، تعرف قوة المفرد وتفهمها. فشجرة واحدة قد تكون بداية غابة. وابتسامة واحدة قد تكون بداية صداقة. ويد واحدة يمكن أن ترفع الروح المعنوية. وشمعة واحدة يمكن أن تمحو الظلام. ولمسة واحدة يمكن أن تبين أنك تهتم. وحياة واحدة يمكن أن تحدث فرقا كبيرا. لذلك نرفع أصواتنا اليوم كأمة واحدة تضامنا مع صديقتنا كوبا لتأييد مشروع القرار A/77/L.5، على أمل كسب التأييد الإجماعي من ١٩٢ بلدا آخر والولايات المتحدة العظيمة لإنهاء الحصار الجائر نهائيا.

السيدة ويليامز (غرينادا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غرينادا البيانات التي أدلي بها باسم الجماعة الكاريبية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/77/PV.26).

في البداية، أنوه بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيس باريا.

تقترب هذه المؤسسة النبيلة من الذكرى السنوية الثمانين لإنشائها، وهو معلم مهم يستحق تقديرا متميزا. وعلى هذا النحو، فإن هذا هو الوقت المناسب لتجديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

إن فرض الحصار التجاري والمالي على كوبا أمر محفوف بالمخاطر بالنسبة لتلك القواعد والقيم التي تحكم التعايش السلمي بين الدول، ويتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي نلتزم بها نحن الدول. وإزاء تلك الخلفية، تعترف غرينادا، بوصفها مدافعة عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بالتساوي في السيادة بين الدول وتنضم إلى بقية الجمعية العامة في دعوتها إلى الإلغاء الفوري للتدابير المالية والتجارية المفروضة على كوبا. وغرينادا مقتنعة أيضا بأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا سييسر

التغيير الاقتصادي والاجتماعي هناك. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى رفع اسم كوبا من قائمة البلدان الراعية للإرهاب.

ويوجز تقرير الأمين العام لهذا العام (A/77/358)، على غرار التقارير السابقة عن هذه المسألة، الردود الواردة من الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تتشاطر منظورا مشتركا بشأن استمرار الحصار الانفرادي المفروض على كوبا. والواقع أن تقرير الأمين العام يكشف أيضا عن الآثار الضارة للحصار على الطريقة التي تنفذ بها أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ولاياتها وتقدم الدعم لكوبا.

وفي خضم التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الخطيرة، كانت كوبا دائما على استعداد لمد يد الصداقة والتضامن إلى الدول الأخرى في العالم النامي، بدءا بجيرانها المباشرين. وعلى الرغم من تلك المصاعب، فإن روح التعاون والإنسانية الجبارة التي أبدتها كوبا ضرورية للسلام والاستقرار العالميين الحقيقيين اللذين يرغب فيهما الجميع. ونشكر كوبا مرة أخرى على التضامن والموقف الراسخ الذي اتخذته في ذلك الصدد.

وتتمسك غرينادا بموقفها المتمثل في أن المشاركة البناءة والمفاوضات المتجددة لا تزالان الوسيلتين المقبولتين الوحيدتين للنهوض بالسلام والاستقرار على المدى الطويل. وتعتقد غرينادا أن الوقت قد حان الآن لكي نتحرك للارتقاء بالحلول التي من شأنها أن تخلق تعايشا سلميا – شعب واحد وعالم واحد. وقد حان الوقت الآن، في رأينا، لمواصلة التعبئة والمطالبة بالدعم والتضامن الدوليين. ولا نزال نعتقد أن هناك أمل، بدعم من تعددية الأطراف في مجتمع الأمم هذا، في العودة إلى تطبيع العلاقات بين الحكومتين بروح المصالحة الحقيقية والمخلصة، وأن هذا الفرض الانفرادي سيكون من بقايا الماضي. وقبل كل شيء، لا يمكننا أن نكافح بجدية للتغلب على الصعوبات الهائلة المماثلة التي يواجهها العالم إلا في الوحدة.

السيد منغوني (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وتضم صوتها إلى أصوات أخرى أعربت عن تأييدها الساحق لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد على كوبا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، ونشكره على عرضه على الأعضاء مشروع القرار المهم A/77/L.5، الذي لم يلق للأسف آذانا صاغية على الرغم من التأييد الساحق على مدى السنوات العديدة الماضية.

ونرحب بتقرير الأمين العام (A/77/358)، الذي أبرز مرة أخرى الضرر الذي يفوق الحصر والذي لحق بكوبا وشعبها من جراء فرض هذه التدابير القسرية الانفرادية. وهذا انتهاك للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن تبريره أبدا.

وستظل جنوب أفريقيا ممتنة إلى الأبد لكوبا على إسهامها الكبير في تحرير بلدنا، والذي كلفها تضحيات كبيرة. وسنواصل الاحتفاء بالمقاتلين الكوبيين الذين سقطوا والذين ضحوا بحياتهم من أجل حرية جنوب أفريقيا والديمقراطية فيها اللتين نتمتع بهما الآن. والأهم من ذلك، أن العديد من شبابنا استفادوا من إسهام كوبا المتفاني في تعليمهم، مما يغير حياة الأجيال القادمة.

وعلاوة على ذلك، تواصل كوبا الاضطلاع بدور رائد في الدفاع عن حقوق البلدان النامية ومساعدة البلدان المحتاجة، ولا سيما في أفريقيا، في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم والخبرة التقنية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد استفاد العديد من البلدان، بما فيها بلدنا، من تضامن كوبا الثابت ونزعتها الأممية. ويدل ذلك على التزام كوبا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويجسد سخاءها المترفع عن الأنانية.

وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها الموجهة منذ أمد بعيد إلى رفع الحصار الذي لا يزال يخنق النمو الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكوبي وإمكاناته ويسبب للكوبيين مشاق هائلة ويحرمهم من أبسط الحقوق، بما في ذلك الحق في التنمية. وتشتد حدة هذا الظلم في سياق الأزمات المتعددة التي تواجهها البلدان نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا.

فلا يزال الحصار غير القانوني المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتطبيق الجزاءات خارج نطاق حدودها الإقليمية على بلدان أخرى، من خلال قانون هيلمز – بيرتون، يحدان بشدة من إمكانات كوبا وبتكلفة باهظة. كما أن تصنيف الولايات المتحدة لكوبا كدولة راعية للإرهاب، إلى جانب استمرار التطبيق الكامل لقانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك الإذن برفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث منه، يزيد من إعاقة علاقات كوبا الاقتصادية والتجارية والمالية مع البلدان الأخرى. وهذا التصنيف لا أساس له، وندعو إلى رفع اسم كوبا من تلك القائمة التي تهدف إلى فرض المزيد من الإجراءات العقابية.

وتُبين الخسارة المالية الضخمة، التي بلغت ٣,٨ بلايين دولار، التأثير الشديد للحصار على الصادرات الكوبية وعلى نمو ناتجها المحلي الإجمالي. وقد سجلت قطاعات اقتصادية أخرى خسائر مماثلة في الإيرادات. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الإشارة إلى أن الأدوية والأغذية لا تخضع لتدابير الحظر، فإن الجزاءات التي فرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية على المعاملات المصرفية لا تسمح لكوبا بشراء الإمدادات والمعدات الطبية والأدوية التي تشتد الحاجة إليها، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح كان من الممكن إنقاذها بخلاف ذلك. ويزيد ذلك من إعاقة الجهود التي يبذلها شعب كوبا لتحقيق التنمية الاقتصادية والمشاركة الكاملة والمنصفة والعادلة في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي الذي يمكن لهم الاستفادة منه وتحقيق الازدهار.

وبالنظر إلى كل ما سبق ذكره – والقائمة ليست شاملة بأي حال من الأحوال – لا يزال الحصار يشكل عقبة أمام الجهود التي تبذلها كوبا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

ولا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في دعمنا للنضال المشروع لشعب كوبا من أجل التمتع بلا عوائق بحريتهم في التنمية والازدهار وفي توفير حياة ملؤها الأمل والكرامة للشعب الكوبي، وهو حق أصيل لجميع الأمم والشعوب. ونعيد تأكيد موقفنا المبدئي المتمثل في تأييد مشروع القرار وندعو الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الإصغاء إلى الموقف شبه الإجماعي لبلدان العالم من أجل إنهاء الحصار. كما ندعو جميع الدول الأعضاء، التي تؤمن بأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، إلى مناصرة هذه القضية والعمل من أجل بدء فصل جديد من الأمل والرخاء لكوبا وشعبها.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو أذربيجان وباكستان وسنغافورة باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على الترتيب (انظر A/77/PV.26).

ونود أن نشكر الأمين العام على عرضه التقرير (A/77/358) عن هذه المسألة المهمة وأن ننضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن ترحيبنا الحار بمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، في هذه الجلسة.

مرة أخرى، نجتمع هنا في الجمعية العامة لنكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار المفروض على جمهورية كوبا ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للشعب الكوبي وتضامننا معه. وطوال العقود الستة الماضية، أعاق الحصار المفروض على جمهورية كوبا، وهي دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد بشدة وتسبب في عواقب وخيمة ومشقة للأبرياء.

ولا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترى أن الحصار يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما الأساسية. وعلاوة على ذلك، وفي ظل التحديات الحالية المتعددة الأوجه التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية والصعوبات الاقتصادية والمالية وأزمات الغذاء والطاقة، من بين أمور أخرى، تنضم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعوتنا إلى الرفع الفوري للحصار،

على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن يوفر المجتمع الدولي كل الدعم اللازم وأن يهيئ الظروف المواتية لكوبا، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، ولشعبها لكي يقرروا بلا تدخل مسار تنميتهم وأن يضعوا حدا للحرمان الذي لا داع له الذي يعاني منه الشعب الكوبي. ولهذا السبب، سيواصل وفد بلدي تأييد مشروع القرار A/77/L.5، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والتصويت مؤيدا له.

في الختام، يحث وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها والتزامها بالنهوض بالتنمية المنصفة والمستدامة وتعزيز الحقوق المشروعة للشعوب، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة في الوقت الذي تواجه فيه جميع البلدان تحديات متعددة لا يمكن التنبؤ بها.

السيد رازالي (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانات التي أدلى بها ممثلو سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومصر باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.26).

ما فتئت ماليزيا ثابتة في موقفنا المعارض لفرض تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد، بما في ذلك كوبا. وترى ماليزيا أن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ العلاقات السلمية بين الدول. وتعتقد ماليزيا أن هذه التدابير القسرية الانفرادية تقيد بشدة قدرة كوبا على تحسين اقتصادها وتوفير الاحتياجات الأساسية لشعبها.

من المحبط أن كوبا قد تكبدت في الأشهر السبعة بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢ وحدها خسائر تزيد عن ٣,٨ بلايين دولار. ويجهد الحصارُ الاقتصادَ الكوبي، ويؤثر على البلد بطرق مختلفة، بما في ذلك توفير الخدمات، ونقص الأغذية والأدوية، وانخفاض مستويات الاستهلاك والرفاه العام للسكان. إن فرض تدابير قسرية انفرادية يتعارض إلى حد كبير مع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، كما وعدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة.

كما أن ماليزيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن هذا الحظر الانفرادي لن يؤدي إلا إلى مشاكل اجتماعية، ويثير شواغل إنسانية في الدول المستهدفة. ولذلك، ظللنا على الدوام نؤيد قرار الجمعية العامة السنوي الذي تقدمه كوبا، والذي يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل انفرادي على كوبا.

وتدعو ماليزيا الولايات المتحدة وكوبا إلى حل خلافاتهما بالوسائل السلمية وتجنب أي أعمال يمكن أن تضر بالسلام والاستقرار الإقليميين. وتشجع ماليزيا كلا من الولايات المتحدة وكوبا على تطبيع العلاقات على الفور والسعي إلى تجديد العلاقات لاقتصادية.

السيدة ماكيافيلو إسبينوسا (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد بيرو البيانات التي أدلى بها ممثلو الأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/77/PV.26).

ونرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا.

تعرب تعرب الجمعية العامة كل عام عن موقفها الثابت المؤيد لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وفي عام ٢٠٢١، أعربت ١٨٤ دولة عن دعمها القوي لرفع الحظر، ممثلة جميع أعضاء المنظمة تقريبا. وتجسد هذه النتيجة تصميمهم الجماعي الشرعي، الذي يتماشى مع القواعد الأساسية للقانون الدولي التي تؤيدها الجمعية العامة. كما كانت علامة واضحة وعلنية على أنه يجب علينا إنهاء هذه التدابير الأحادية الجانب من أجل السماح لكوبا بالمضي قدما في طريقها نحو التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويخلص تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر إلى أنه:

”منذ عام ٢٠١٩، تصاعد الحصار فأصبحت أبعاده النوعية أكثر ضررا ولا إنسانية... وكُثفت الدعاوى القضائية المرفوعة بموجب أحكام الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا عام ١٩٩٦ (قانون هيلمز – بيرتون)، ورصد الشركات والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى البلد، وإدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، والهجوم على جميع مصادر الدخل وتدفق العملات الأجنبية إلى البلد، وتخويف الأطراف الثالثة، وتعزيز الضغط على الحكومات والمؤسسات المصرفية ورائدي الأعمال في جميع أنحاء العالم، ويأتي هذا كله ضمن إجراءات تشكل جزءا أساسيا من استراتيجية الولايات المتحدة لعزل كوبا والتسبب في انهيارها الاقتصادي“. (A/77/358، صفحة ١)

ومن الناحية النقدية، تسببت الجزاءات المفروضة على كوبا في حدوث أضرار تراكمية بلغت 154,217.3 مليون دولار على مدى ستة عقود، بل وأثرت من الناحية النوعية على الأمن الغذائي، وإنتاج وتوزيع الأدوية، ومستويات الاستهلاك والرفاه ونوعية حياة السكان. لقد أثرت ولا تزال تؤثر بالتأكيد على تمتع الشعب الكوبي بحقوقه.

وترفض بيرو فرض جزاءات انفرادية من أي نوع. والجزاءات المشروعة الوحيدة هي تلك التي يتخذها مجلس الأمن في سياق ممارسة اختصاصاته في صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. اتخذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، الذي فرض جزاءات على هايتي. ويلاحظ في الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار:

”أن التدابير المفروضة بموجب هذا القرار لا يُقصد بها أن تُلحق بالسكان المدنيين في هايتي آثارا ضارة على الصعيد الإنساني“.

ويؤكد القرار أيضا أن الجزاءات المفروضة ستخضع للاستعراض وإعادة التقييم المستمرين.

وأسترعي الانتباه إلى عبارة ”آثارا ضارة على الصعيد الإنساني“ بالسكان، لأنه من المهم أن نضع في اعتبارنا، في سياق الأزمات المتعددة الأبعاد التي نشهدها، أن أي حالة تؤثر تأثيرا مباشرا على الظروف المعيشية للسكان تنطوي على رد فعل أو نتيجة يمكن أن يكون أثرها هيكليا أو متعدد الأبعاد أو شاملا، أو يمكنها زيادة الأسباب الكامنة وراءها. وأي تدبير تتخذه أي دولة أو أمة تترتب عليه عواقب إنسانية ضارة بالسكان يجب إلغاؤه أو تعليقه فورا.

وتتشاطر بيرو الرأي الذي يتبناه المجتمع الدولي بأسره تقريبا بأن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن ”الحصار ينتهك حق جميع الكوبيين في الحياة والصحة“ (المرجع السالف الذكر، صفحة ٤). وبناء على ذلك، تؤكد بيرو مرة أخرى أنها ستصوت مؤيدة مشروع القرار A/77/L.5، ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، عملا بسياسة الدولة المعمول بها منذ أكثر من ٣٠ عاما.

السيدة مينغيشا (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتقدم بأحر تحياتنا إلى معالي وزير خارجية كوبا.

وتؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.26) وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

تشكل التدابير القسرية الانفرادية خرقا سافرا لمبادئ القانون الدولي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وهي تعوق العلاقات الودية بين الدول والتعاون الدولي في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان. إن التدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا التي امتدت بصورة غير قانونية على مدى ستة عقود قد منعت الاقتصاد الكوبي من الاستفادة من إمكاناته. وقد أضر الحصار الاقتصادي والمالي المفروض بحياة الشعب الكوبي وأعاق جهود الحكومة لتحقيق التنمية.

لقد تأثرت كوبا مؤخرا بحوادث مؤسفة وكوارث طبيعية، بما في ذلك إعصار. وتبعث إثيوبيا بتعازيها القلبية إلى المتضررين وتتضامن مع حكومة كوبا في جهودها الرامية إلى التصدي لآثار تلك الكوارث المؤسفة. ونحن على يقين من أن شعب كوبا الصامد سيتغلب على تلك التحديات ويضاعف إسهامه القيم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد العالمي.

والتدابير القسرية الانفرادية هي أفعال متعمدة لخنق الدول من أجل إجبارها على الخضوع بما يتعارض مع رغبات واحتياجات شعوبها والحفاظ على حريتها السياسية. والدول التي تخضع لهذه التدابير توضع في وضع غير موات في مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والأوبئة والتهديدات الأمنية عبر الوطنية. وعلى الرغم من صمود كوبا بشكل كبير، فإن الحصار الانفرادي والتدابير القسرية الإضافية المفروضة عليها، ألحقت أضرارا فادحة برفاه الشعب الكوبي ولا بد من وقفها. وفي هذا الصدد، تشجع إثيوبيا الحوار المفتوح والبناء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا من أجل تجاوز خلافاتهما. ويحدونا الأمل في أن تكرر حكومة الولايات المتحدة الإجراء الذي يحتذى به الذي اتخذته في عام ٢٠١٥ وأن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا. وينبغي لهذه التدابير أن تمهد الطريق لرفع الحظر بسرعة.

السيد إيرميدا كاستيّو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، والأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية، والجمهورية الدومينيكية باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وإريتريا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

وإننا نشكر حضور شقيقنا ورفيقنا معالي السيد برونو رودريغس باريا، وزير خارجية كوبا ونحييه.

هناك دول تواصل فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية، خلافاً لروح ميثاق الأمم المتحدة، بهدف معاقبة الشعوب والحكومات التي لا ترضخ لتدابيرها التدخلية أو تقبل بما تفرضه عليها. وفي مواجهة هذا التدخل المنهجي، يجب على شعوبنا أن توحد جهودها وأن تستجمع الإرادة السياسية لرفض تلك الاعتداءات وإدانتها ودحرها.

ويجب أن نواصل إدانة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي المفروض على شعب وحكومة كوبا اللذين تفرض عليهما الولايات المتحدة بطريقة لا إنسانية حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على مدى عقود، مما يعوق شعباً تمكن من المقاومة والمضي قدماً على الرغم من تلك الهجمات والحصار.

وترفض نيكاراغوا، شأنها شأن أي بلد من البلدان النامية والمجتمع الدولي بأسره، تلك التدابير القسرية الانفرادية والحصار المفروض الذي كان، خلال فترة الجائحة، يرقى إلى مستوى جريمة مرتكبة ضد الإنسانية. وندين جميع السياسات العدوانية ضد كوبا، مثل مقاضاة الشركات والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود والأغذية وغيرها إلى كوبا؛ وإدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب؛ والهجوم على جميع مصادر الدخل وتدفق العملات الأجنبية إلى البلد؛ وتخويف أطراف ثالثة وتعزيز الضغوط على الحكومات والمؤسسات المصرفية ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم.

لقد أظهرت كوبا أن الحصار، في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢– أي في سبعة أشهر فقط – قد تسبب في خسائر قياسية بلغت ٨٠٦,٥ ٣ مليون دولار، وبذلك بلغ إجمالي الأضرار ٢١٧,٣ ١٥٤ مليون دولار على مدى العقود الستة التي فرضت فيها هذه السياسة التي عفا عليها الزمن. ويقوم شعب كوبا البطل في مواجهة تلك المحن، وهو الذي يتحلى دائماً بروح مارتي وفيدل – حتى الآن مع اشتداد الحصار – بإنتاج وتصنيع اللقاحات حتى تتمكن الشعوب من التغلب على جائحة لا تزال تسبب الألم والموت في جميع أنحاء العالم.

ومن المثير للإعجاب أن كوبا – بفضل ضميرها وروحها الثورية في النضال وقناعتها والتزامها الاشتراكي تجاه العالم – تمكنت بأعجوبة من أن تكون على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو التي تعاقبها

وتمنعها وتهاجمها، ومن إنتاج اللقاحات ومساعدة شعوبنا النامية وحتى البلدان المتقدمة النمو. لقد وقفت كوبا بفرقها الطبية لتقديم التضامن. ونحتفل بالفرق الطبية الـ ٨٨ وبآلاف المتعاونين مع لواء هنري ريف الطبي الدولي الكوبي الذين ساعدوا السكان في ٥٥ بلداً في جميع مناطق العالم على مواجهة الكوارث الطبيعية أو الجوائح على مدى ١٧ عاماً تحت راية الاحترافية والإيثار العظيمة.

وقد أصدر مجلسنا الوطني مؤخراً، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وبروح التضامن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إعلاناً تشريعياً لرفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي دأبت عليه حكومة الولايات المتحدة لأكثر من ٦٠ عاماً ضد شعب وحكومة جمهورية كوبا الشقيقة.

لقد طالب الإجماع العالمي لشعوب وحكومات العالم بإنهاء هذا الحصار اللاإنساني وغير القانوني والإجرامي الذي يضر بالنظام الصحي الكوبي ويُظهر طبيعة قاسية وإبادة جماعية تهدف إلى خنق اقتصاد ذلك البلد الشقيق، وانتهاك جميع حقوق الإنسان وتقويض جهود الشعب الكوبي الشجاع لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة به.

إن حكومة الولايات المتحدة، بعدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة الـ ٢٩، تتباهى بعدم احترامها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإرادة السياسية لتوافق الآراء العالمي للمجتمع الدولي الذي يطالب بوضع حد لتلك السياسة التي عفا عليها الزمن ضد كوبا. إنه موقف غير عقلاني يعبر بوضوح عن التفوق والاستثنائية الحصرية لنخبة السلطة في الولايات المتحدة.

وإننا نشاطر الشعب الكوبي والحكومة الكوبية رسالتنا عن الحب والأخوة وهما اللذان يكملان المسيرة دون هزيمة كقدوتين للكرامة والتماسك الثوريين. ونشيد بقناعاتهم الدولية والاشتراكية، وإسهامهم النزيه في جميع الحملات والبرامج الاجتماعية في نيكاراغوا في مجالات الصحة والتعليم والرياضة والعديد من الميادين الأخرى. وأبلغهم بحزم أن شعوبنا متحدة وستظل دائماً كذلك، معززة ثوراتنا ومشاريعنا في سبيل الصالح العام لشعوبنا ورفاهها وسعادتها، من نصر إلى نصر إلى الأبد.

وتأمل نيكاراغوا في أن تُحترم قرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن هذه المسألة وأن يُمتثل لها مرة واحدة وإلى الأبد، وأن تتعلم الولايات المتحدة والبلدان الكبرى احترام البلدان الصغيرة، المتحدة في جهودها للقضاء على الفقر والجوع والعوز والافتقار إلى الرعاية الصحية والتعليم. ونحثّ الولايات المتحدة مرة أخرى على بدء حوار قائم على الاحترام لحل المسائل الثنائية المعلقة مع كوبا على أساس المساواة بين الدول والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها. ونحن على اقتناع تام بأن التضامن الدولي مع كوبا سيبقى قوياً وأن الجمعية العامة ستدين اليوم مرة أخرى الحصار الإجرامي وجميع التدابير والتداعيات التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي لا تبرح تُشدَّد ضد جمهورية كوبا الشقيقة.

وأخيراً، نشاطر البيان التالي لقائدنا دانيال، رئيس نيكاراغوا:

”لم يكن هناك قط حصار إجرامي مثل الحصار المفروض على كوبا. ويقف الآن أخونا ميغيل دياز – كانيل على خط المواجهة في هذه اللحظة الرهيبة حقاً حيث اشتد الحصار ونشأت حالات صعبة، حتى مع الإعصار الذي مر للتو. تخيلوا هذا: البلد محاصر ويضرب إعصار بقوة مدمرة فيجلب الدمار والموت ويضر بجميع السكان. لماذا؟ لأنه حتى مصادر الطاقة لدينا تضررت وتأثرت بالإعصار. ولكن هذا شعب بطل – شعب قاوم في ألف معركة وخرج منتصراً. ونحن واثقون، أيها الإخوة والأخوات الأعزاء، بأن كوبا ستخرج منتصرة من جديد، بتضامن شعوب العالم، في مواجهة هذه المعركة“.

وستصوت نيكاراغوا، كما تفعل كل عام، مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا (A/77/L.5)، وستدافع الجمعية العامة اليوم، باعتمادها العالمي مشروع القرار الذي قدمته كوبا، عن تعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة، ساعية إلى التفاهم الذي طال انتظاره والتعايش السلمي بين الأمم، ومعززة ثقافة السلام التي نتكلم عنها جميعاً ونرغب

فيها. تنتج كل تلك الأعمال ديناً تاريخياً ومعنوياً لشعوبنا التي طالبت بالامتثال لهذا القرار على مدى ثلاثة عقود.

السيد موانداا (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم في هذه الجلسة المكرسة للنظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/77/358)، تنعقد هذه الجلسة في وقت أدت فيه الآثار المشتركة للأزمات العالمية المتعددة الأبعاد في مجالات الطاقة والغذاء والبيئة والنقل، من ناحية، والندوب التي خلفها عامان من جائحة مرض فيروس كورونا، من ناحية أخرى، إلى زيادة أوجه ضعفنا. وفي ذلك السياق الضار لا تزال كوبا تواجه الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، على الرغم من الإعلانات العديدة التي دعت على مدى عقود إلى انسحابها غير المشروط.

وبينما يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وموزامبيق باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.26)، يود وفد بلدي أن يدلي ببضع ملاحظات بصفته الوطنية.

لا يزال الحصار المفروض على كوبا، والذي استمر منذ منتصف القرن الماضي، يُلحق معاناة لا توصف بشعب ذلك البلد. ويحدد تقرير الأمين العام المذكور أعلاه العواقب الرئيسية للحصار التي لوحظت في كوبا بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية. وهو يشهد دون أدنى شك على أن الحصار يشكل انتهاكاً صارخاً ومنهجياً للحقوق الأساسية للشعب الكوبي.

وفي ضوء التقرير المذكور أعلاه، يمكن ملاحظة أن الحصار لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام رفاه وازدهار الشعب الكوبي، الذي يعاني معاناة لا تطاق. وهو يقوض بشكل خطير جهود الحكومة الكوبية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، وكذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف ذات الصلة.

وتشير جمهورية الكونغو مرة أخرى إلى أن القرارات العديدة التي اتخذت بشأن هذه المسألة لم تنفذ بعد، وتكرر رفضها لجميع التدابير الانفرادية والظالمة التي اتخذت ضد الشعب الكوبي. ويؤكد وفد بلدي مجدداً تضامنه مع شعب كوبا وحكومتها، ولذلك يعقد العزم على تأييد مشروع القرار (A77/L.5) قيد النظر.

السيد فينيتو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الهند البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين ورئيس حركة عدم الانحياز (انظر A/77/PV.26). ونرحّب هنا اليوم بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيز باريا، ونشكر أيضاً الأمين العام على تقريره (A/77/358) عن هذه المسألة.

في كل عام، ترفض الجمعية فرض قوانين وأنظمة ذات أثر يتجاوز الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية التي تضر بتقدم وازدهار الشعوب في جميع أنحاء العالم. وفي العام الماضي، صوتت ١٨٤ دولة عضواً مؤيدة للقرار ٧٥/٢٨٩ معربة عن دعمها القوي لرفع الحصار المفروض. كما أهابت الجمعية العامة بجميع الدول الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تؤثر في سيادة دول أخرى بصورة تتجاوز الحدود الإقليمية، وإلغاء هذه القوانين والتدابير وإبطالها، تمشياً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا شك في أن استمرار هذا الحصار، مخالفاً الرأي الكاسح الذي عبرت عنه الجمعية، يقوض تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

وبوصفها أكبر ديمقراطية في العالم وبلداً يؤمن إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف، تتضامن الهند مع الجمعية في رفضها القاطع لأن تتجاوز آثار القوانين المحلية حدود الإقليم الوطني. إن من شأن فرض حصار كهذا عرقلة تحقيق سكان البلد المتضرر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل، ولا سيما النساء والأطفال. كما يحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية

والحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وقد أثبتت التقارير المتتالية للأمين العام أن الحصار، لا سيما من خلال آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، قد أثر سلباً على الشعب الكوبي وعلى الجهود الإنمائية للبلد، مع آثار مدمرة بشكل خاص بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما صاحب ذلك من نقص في السلع الأساسية. ونود أن ننوه بالإنجازات الاجتماعية – الاقتصادية والتنموية البارزة للشعب الكوبي، ولا سيما المرتبة العالية لكوبا في دليل التنمية البشرية، وتحقيقها لعدد من أهداف التنمية المستدامة. إن خبرة كوبا ومساهماتها في قطاع الرعاية الصحية، على الرغم من الظروف التقييدية، قد مكنتها من الاستجابة بسرعة وفعالية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩.

وفي عام ٢٠١٥، حين أطلق قادة العالم خطة التنمية المستدامة التحويلية لعام ٢٠٣٠، حثوا بقوة جميع الدول مرة أخرى على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لاستمرار الحصار أن يؤثر كثيراً في قدرة كوبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة.

وما من شك في أن شعب كوبا يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تلبية احتياجات المجتمع العالمي اليوم. ولتمكين ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يكثّف جهوده من أجل تشجيع إيجاد بيئة خالية من الجزاءات وإجراءات الحصار. وتأمل الهند في رفع الحصار في أقرب وقت ممكن، وتؤيد الهند مشروع القرار A/77/L.5 الذي قدمته كوبا.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جمهورية أنغولا البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: موزامبيق باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإريتريا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب جمهورية أنغولا بمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، ووفده في هذه الجلسة.

ونشكر الأمين العام على التقرير المقدم عن هذا الموضوع الهام (A/77/358) ونشجع جميع مبادرات الأمم المتحدة التي قد تؤدي إلى وقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وكما ذكر الأمين العام في أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، فإن التحديات التي تواجه العالم اليوم تتطلب الحلول المهمة المتعددة الأطراف للتصدي لتلك التحديات والتغلب عليها. وذكر أيضاً أن إحدى أدوات منع تلك التحديات وحلها مكرسة في الميثاق. غير أن المجتمع الدولي يقصر عن الوفاء بقيم تلك المبادئ.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٢١، صوتت أنغولا مؤيدة القرار ٢٨٩/٧٥، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، للإعراب عن قلقها لرؤية هذه القضية تحل مرة واحدة وإلى الأبد. غير أن القلق يساورنا لأن الحالة لم تتغير على الرغم من اتخاذ الجمعية العامة العديد من القرارات لإنهاء الحصار المفروض على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود. وما زلنا نشهد انتهاكات للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التعرض لها.

وقد وضع الحصار المالي والاقتصادي المفروض على كوبا عقبات خطيرة أمام التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزيرة، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي كبير على عدة قطاعات حساسة، مثل الزراعة وخدمات الصحة العامة، مما أثر على التنمية المستدامة للبلد. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن إنهاء الحصار الاقتصادي والتدابير والجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا ستمنح الشعب الكوبي التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة به وإعمالها، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة واللقاحات والعلاج الطبي والخدمات المالية والتعليم، وحقه في تقرير نظامه السياسي والاقتصادي.

ختاماً، تؤكد أنغولا من جديد التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والحفاظ عليها وتعزيزها، لأنها تشكل جوهر تعددية الأطراف وجهداً جماعياً لصون السلام والأمن الدوليين والنمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جامايكا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من: جزر البهاما بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وباكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/77/PV.26)، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره لمعالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، وترحيبه الحار به.

وتأخذ جامايكا الكلمة بصفتها الوطنية للانضمام إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن تضامنها مع حكومة وشعب جمهورية كوبا في الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا منذ عقود، والذي لم يؤد إلا إلى خنق تطلعات التنمية وإمكانات الشعب الكوبي. ونحن ممتنون للأمين العام على تقاريره عن هذه المسألة الهامة وعلى توفير المحفل الذي تستخدم فيه المنظورات المتعددة الأطراف التي أعرب عنها كل عضو في الأمم المتحدة للتأثير على تلك السياسة الانفرادية التي تنتهك القانون الدولي وتتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وترى جامايكا أن الحصار الذي طال أمده على كوبا يتعارض مع القواعد التي تحكم التجارة والملاحة الدوليين. ولا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام نمو الشعب الكوبي وازدهاره وتحقيق تطلعاته العادلة. وقد أعاق الحصار التقدم في خطة كوبا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أضعف الحصار المفروض على كوبا الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، مما أعاق الوصول المنتظم إلى التجارة الثنائية، واستيراد السلع، والوصول إلى الآليات المالية من خلال القنوات الرسمية والمؤسسية. إن إدراج كوبا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب يزيد من تقييد قيام الكيانات بأعمال تجارية مع كوبا ولا يزال يشكل آثاراً خطيرة على كيفية تعامل الدول الثالثة مع كوبا بشأن المعونة الإنمائية، والتعاون الدولي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمساعدة التقنية.

وما زلنا نعرب عن قلقنا إزاء أثر استمرار الحصار وتطبيق الولايات المتحدة قوانينها الناظمة للمعاملات بصورة مباشرة أو غير مباشرة خارج حدودها الإقليمية. لقد ظل شعب كوبا لفترة أطول مما ينبغي يعيش بطريقة مهينة لا مبرر لها ويعاني نتيجة للحصار. وقد أثر العبء غير المتناسب المفروض على كل جانب من جوانب الحياة وسبل العيش على الشعب الكوبي وأضر به. إن جائحة مرض فيروس كورونا وتحدياتها غير المسبوقة على مدى العامين الماضيين، والتي تفاقمت بسبب الكوارث الطبيعية إلى جانب الأزمات الحالية متعددة الأبعاد المتعلقة بالغذاء والطاقة وزيادة تكاليف المعيشة، قد أدت إلى تفاقم الظروف في كوبا وتغيير المشهد الاجتماعي والاقتصادي وواقع السكان الكوبيين.

وقد أبقى المجتمع الدولي هذه المسألة قيد نظره منذ تقديم أول قرار ذي صلة في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩١. وفي كل سنة منذ عام ١٩٩٢، يعرب المجتمع الدولي باستمرار وبشكل مدو، كما يتضح من نتائج التصويت المؤيدة بأغلبية ساحقة، عن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة في تخفيف بعض القيود، فإن تلك التدابير ليست بعيدة المدى بما فيه الكفاية وليست بديلاً عن رفع الحصار للسماح للشعب الكوبي بالوصول إلى الموارد المالية الحيوية وحقه في التنمية. وفي ذلك السياق، تدعو جامايكا إلى تجديد الحوار بين كوبا والولايات المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بالتضامن مع حكومة كوبا وشعبها، في جهود متضافرة مع أغلبية أعضاء الأمم المتحدة الذين يدعون إلى رفع الحصار وإلى الإدماج الكامل لجمهورية كوبا في المجتمع الدولي. ويحدونا أمل وطيد في أن تكون هذه هي

المرة الأخيرة التي تكون فيها هناك حاجة إلى إجراء مناقشة بشأن مشروع القرار هذا في الجمعية العامة.

السيدة كانو فرانكو (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ الوفد الكوبي، برئاسة معالي السيد برونو رودريغز باريّا، على عرضه مرة أخرى مشروع القرار لاعتماده والوارد هذا العام في الوثيقة A/77/L.5، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي حظي في السنوات السابقة بتأييد شبه إجماعي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتؤيد بنما البيانات التي أدلى بها أمس ممثلو كل من: الجمهورية الدومينيكية باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وجمهورية الأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/77/PV.26).

وأود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

ستصوت بنما مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا، معربة مرة أخرى عن اقتناعها والتزامها تجاه الشعب الكوبي. تستند بلادنا في سياستها الخارجية إلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتتطلع إلى إشراك الجميع على مسارات التنمية. لذلك فإننا ندعو إلى مبادئ السلام والحل الودي للنزاعات، مستلهمين دائماً الحوار الصريح وحسن النية، مما يؤدي إلى إنهاء الحصار، الذي يقيد تنمية جمهورية كوبا الشقيقة.

إن تنمية الشعوب أمر أساسي لتمكينها من التمتع الفعال بالفرص في بلدها وعلى أراضيها. وتؤكد بنما من جديد التزامها القوي بتعددية الأطراف بوصفها الأداة المناسبة لحل النزاعات بين الدول. لذلك نكرر تصويتنا مؤيدين، مع جميع البلدان الأخرى الملتزمة برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، اقتناعاً منا بأن إزالته أمر حتمي لتعزيز التنمية الكاملة للشعب الكوبي.

السيد قواوي (الجزائر): يرحّب وفد بلدي بحضور معالي السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، في هذه الجلسة.

ويؤيد وفد بلدي بيانات كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة على التوالي (انظر A/77/PV.26).

ويدلي بهذا التصريح بصفته الوطنية.

نستهل كلمتنا بالتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" والوارد في الوثيقتين A/77/358 و A/76/405.

وإيماناً منها بضرورة احترام الدول لالتزاماتها الدولية المفروضة عليها بموجب القانون الدولي، تعتبر الجزائر فرض أي تدابير قسرية انفرادية غير مصرح بها من قبل الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة على دول ذات سيادة أعضاء في الأمم المتحدة أمراً غير مقبول على الإطلاق، ويؤدي إلى نتائج عكسية تتعارض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما حسن النية واحترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتماشياً مع هذا الموقف المبدئي لسياستها الخارجية، تصوت الجزائر دائماً مؤيدة قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المجحف الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها. وفي هذا السياق، تعبّر الجزائر دوماً عن معارضتها لهذا الحصار في كل فرصة تسمح بذلك، سواء في المحافل الإقليمية أو في الهيئات الدولية الأخرى.

كما أنها تغتنم الفرصة لتعرب عبر هذا المنبر عن قلقها إزاء استمرار هذا الحصار رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول لقرارات الجمعية العامة التي تعارضه وتدعو إلى رفعه. فضلاً عن ذلك، ترى الجزائر بأن هذا الحصار يتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري

متعدد الأطراف ويشكل عقبة أمام تحقيق تقدم اجتماعي مطرد ونمو اقتصادي مستدام. كما أنه يُضر بالاقتصاد الكوبي، ويحدّ من قدرة كوبا على تحقيق الظروف المعيشية الملائمة بما يعود بالنفع والرفاه على شعبها، ومنه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبهذا الخصوص، فإننا نشدد على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تحدد مسار التنمية الخاص بها. وبالتالي، فإن أي محاولات انفرادية أحادية الجانب تتخذها دولة عضو لتغيير النظم السياسية لدول أخرى، باستخدام ضغوط عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو مالية أو أي شكل آخر من الضغوطات، هي تصرفات غير مقبولة من منظور الشرعية الدولية. وتأسف الجزائر لعدم إحراز أي تقدم ملموس حتى الآن لرفع هذا الحصار اللاإنساني ووضع حد للمعاناة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للشعب الكوبي.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أكرر الإعراب عن تقدير بلدي لكم وثقته بكم، سيدي الرئيس، في جمع الجمعية العامة لإيجاد حلول تحويلية في وقت يمر فيه العالم بمنعطف حاسم ويواجه تحديات معقدة.

إن القيمة التي تعطي الجمعية العامة وهذه القاعة التي نلتقي فيها عظمتها ونبلها تكمن في أن كل أمة مهمة وكل حياة مهمة. ومن أكبر البلدان إلى أصغرها، ومن أغناها إلى أشدها فقراً، نحن جميعاً حلقات في نفس السلسلة – سلسلة البشرية. نحن ثمرة شعوب العالم وممثلوهم.

وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، فقد وحدنا مصائرنا واخترنا أن نعيش معاً كمجتمع يستجيب بشكل جماعي للتهديدات والتحديات، بينما نخطط معاً لمسار ازدهارنا المشترك وكرامة كل واحد منا. لقد اخترنا تعددية الأطراف والتضامن واحترام سيادة كل دولة، ورفضنا النزعة الانفرادية ومنطق الهيمنة ومناطق النفوذ التي من الواضح أن الزمن قد عفا عليها. واستناداً إلى تلك الخيارات الحيوية، نعلن كل يوم أنه لا ينبغي لأي دولة أن تعاقب دولة أخرى. ولا ينبغي لأي دولة أن تستغل أخرى. ولا ينبغي لأي أمة أن تستعبد أخرى.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ٦٠ عاماً هو عمل عقابي ضد كوبا. إنه عقبة أمام تنمية البلد والمنطقة ككل. يخلق الحصار صعوبات مفرطة للشعب الكوبي بسبب الضغط الخارجي الكبير الذي يمارسه على اقتصاده والقيود التي يفرضها على حرية حركة السلع. إن الحصار جائر ويجب رفعه. وندعو الطرفين إلى المشاركة البناءة في المفاوضات السلمية التي تظل أنسب طريقة لتطبيع علاقاتهما. ونظراً لموقف كوبا الدولي السلمي والتعاوني، يؤكد بلدي من جديد دعمه للشعب الكوبي وتطلعاته إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وندعو مرة أخرى إلى إنهاء الحصار الذي يؤجج التوترات والعداء بين بلدين متجاورين ويمثل مصدراً دائماً للقلق في جميع أنحاء منطقتنا دون الإقليمية. ونحن على اقتناع بأن رفع الحظر سيؤدي إلى تقارب كبير بين البلدين وسيكون له أثر إيجابي على الصعيد العالمي. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن للولايات المتحدة وكوبا معاً إمكانات لا تقدر بثمن للتعاون والرخاء المشترك من دون هذا الحصار العقابي. وفي ضوء ذلك الاقتناع، أيدت غابون مجموعة القرارات السابقة بشأن هذه المسألة وستصوت مؤيدة مشروع القرار الحالي (A/77/L.5) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد زيبرا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لزمبابوي للإسهام في هذا البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ونعرب عن تقديرنا لحضور معالي وزير خارجية كوبا بيننا.

وتؤيد زمبابوي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: موزامبيق باسم مجموعة الدول الأفريقية، وباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وإريتريا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.26).

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه للأمين العام على تقريريه الشاملين عن المسألة قيد المناقشة (A/76/405 و A/77/358). ويتضح من التقريرين أن شعب كوبا لم يسلم من الأزمات المترابطة التي يواجهها العالم حالياً، وهو الذي تفاقمت محنته أكثر بسبب الحصار. ويعزز التقريران النداءات المبررة للمساعدة التي يطلقها شعب وحكومة كوبا، نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة المتزايدة التي يواجهانها بسبب الحصار والتأثير طويل الأجل لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لذلك يساورنا القلق لأن الحصار قد وضع عبئاً لا لزوم له على كاهل الشعب الكوبي.

وفي كل عام، نتكلم عن الأثر المدمر للحصار على شعب كوبا، ولكننا لا نرى أي جهد يبذل لإزالة القيود. ويشدد وفد بلدي على ضرورة إنهاء الحصار وفقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. يقوض الحصار تنمية كوبا وشعبها ويعوق البلاد عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن زمبابوي وغالبية أعضاء الجمعية قد رفعوا أصواتهم مراراً وتكراراً في مختلف المحافل الدولية، داعين إلى إنهاء الحصار وما ينجم عنه من عواقب لا إنسانية على شعب كوبا.

ولم يؤد الحصار إلا إلى عزل كوبا، وهي عضو عظيم القدر ومحترم في أسرة الأمم العالمية. فقد نشرت كوبا، على مر السنين، فرقاً طبية لمساعدة العديد من البلدان، بما في ذلك زيمبابوي، على تطوير أنظمتها الصحية ومكافحة جائحة كوفيد-١٩، على الرغم من قدرتها المحدودة بسبب الحصار. ونحن ممتنون لكوبا على تعاونها مع زمبابوي في المجال الطبي.

وقبل بضعة أسابيع، أشارت السيدة ألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، في تقريرها إلى الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/51/33)، إلى أن العالم يواجه زيادة في استخدام الجزاءات الانفرادية. وشهدت السيدة دوهان، التي زارت زمبابوي التي تحملت أكثر من عقدين من الجزاءات التي فرضتها بعض البلدان الغربية، الأثر السلبي المدمر للتدابير على البلد وشعبه. لذلك يتفهم وفد بلدي تفهماً تاماً أهمية رفع الحصار غير المبرر المفروض على كوبا.

وزمبابوي ملتزمة بتحسين سبل عيش جميع شعوب العالم، بما في ذلك شعب كوبا، من خلال تطوير اقتصادات ومجتمعات قوية ومرنة ومستدامة وصون منطقة سلام عالمية. ونعتقد أن العلاقات الحرة وغير المقيدة بين كوبا وجميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ستتعزز بإنهاء الحصار.

وفي الختام، أكرر دعوة زيمبابوي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، لا سيما في أعقاب أزمة كوفيد-١٩، وأزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية العالمية، وارتفاع التضخم العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن وزير خارجية كوبا إلى عرض مشروع القرار A/77/L.5.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن تضامننا القلبي مع دولة بليز الكاريبية الشقيقة التي تعاني اليوم من اكتساح إعصار قوي لها.

لقد ولد أكثر من ٨٠ في المائة من سكان كوبا الحاليين تحت الحصار.

وانقضت ثلاثة عقود منذ أن بدأت الجمعية العامة تطالب لأول مرة، كما دأبت تفعل كل عام بعد ذلك، بوقف سياسة الولايات المتحدة ضد كوبا، التي يمكن تصنيفها على أنها عمل من أعمال الإبادة الجماعية، ولها آثار الجائحة أو الإعصار الذي لا ينتهي، وقد قوبلت تلك السياسة بالرفض العالمي. إنه عمل متعمد من أعمال الحرب الاقتصادية يهدف إلى عرقلة إيرادات البلد الواردة، وتدمير قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الشعب، والتسبب في انهيار الاقتصاد وخلق حالة من عدم القدرة على الحكم. وكما اقترح نائب مساعد وزير الخارجية ليستر مالوري في عام ١٩٦٠، تسعى تلك السياسة إلى إثارة "خيبة الأمل والسخط"، "وخفض ... الأجور الحقيقية" و "جلب الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة".

ومنذ عام ٢٠١٩، صعدت حكومة الولايات المتحدة الحصار المفروض على بلدنا، ونقلته إلى مستوى أشد قسوة وبطشا، بغرض

إلحاق أكبر ضرر ممكن بالعائلات الكوبية عمدا. وخلال الأشهر ال ١٤ الأولى من إدارة جوزيف بايدن، قدرت الأضرار الناجمة عن الحظر بمبلغ ٦ ٣٦٤ مليون دولار، أي أكثر من ١٥ مليون دولار يوميا. وفي الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢، بلغت الخسائر ٣ ٨٠٦ ملايين دولار، وهو رقم قياسي لفترة سبعة أشهر فقط. ولو لم يكن الحصار موجودا، لكان ناتجنا المحلي الإجمالي قد نما بنسبة ٤,٥ في المائة خلال نفس الفترة.

وقدرت الأضرار المتراكمة على مدى ٦٠ عاما بمبلغ ٢١٧ ١٥٤ مليون دولار بالأسعار الجارية. وعلى أساس سعر الذهب، فإنها تصل إلى ١١١ ٣٩١ ١ مليون دولار. كيف كانت ستبدو كوبا اليوم لو كانت لديها تلك الموارد؟ وما الذي كان بإمكاننا إنجازه أيضا؟ كيف سيكون اقتصادنا؟ فمن المستحيل تحديد القلق الناجم عن انقطاع التيار الكهربائي وعدم الاستقرار في نظام الطاقة الكهربائية، ونقص الإمدادات، وطوابير الانتظار الطويلة لشراء السلع الأساسية، أو العقبات التي تعترض مشاريع حياة العائلات، وخاصة الشباب. ويهيئ الحصار أيضا ظروفا تحرض على الهجرة غير النظامية وغير المنظمة وغير الآمنة وعلى الانفصال المؤلم للأسر. فهو يودي بحياة رجال ونساء كوبيين ويسهم في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص.

وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، طبقت حكومة الولايات المتحدة إعفاءات مؤقتة لأسباب إنسانية على البلدان التي كانت ضحية لتدابيرها القسرية الانفرادية وغيرها من الجزاءات. فلماذا استُبعدت كوبا من هذه الإغاثة الإنسانية المؤقتة؟ والأسوأ من ذلك، بينما كانت جائحة كوفيد-١٩ تحصد ملايين الأرواح في جميع أنحاء الكوكب وتتسبب في مشاعر الحزن الشديد في كوبا، شُدد الحصار بشكل أكبر، مما أدى إلى صعوبات وتأخير في وصول المدخلات والمعدات الطبية التي لا غنى عنها لمواجهة المرض إلى بلدنا، لا سيما للتوسع الصناعي للقاحات الكوبية. وحتى شراء الأكسجين الطبي في البلدان الأخرى تم إعاقته. وعندما منع الحصار توريد أجهزة التنفس الصناعي، طورتها كوبا محليا بنماذج أولية خاصة بها.

فكيف تمكن بلد صغير مثل كوبا من هزم جائحة كوفيد-١٩ بموارد ولقاحات من صنعه؟ وفي أسوأ لحظات الجائحة، وعلى الرغم من مواردنا المحدودة، تعاونا مع دول أخرى من خلال إرسال ٥٨ لواء طبيا إلى ٤٢ بلدا وإقليما، والانضمام إلى أكثر من ٢٨,٠٠٠ من الأخصائيين الصحيين الكوبيين الذين كانوا في ذلك الوقت يقدمون خدماتهم بالفعل في ٥٩ دولة.

ولكن الحصار يعيق أيضا الإنتاج الوطني للمضادات الحيوية والمسكنات والأدوية الخافضة للضغط وأدوية علاج السرطان وأمراض القلب، فضلا عن العديد من الأدوية الأساسية الأخرى التي لم تشهد مثل هذا النقص في مستشفياتنا ومخازن الأدوية من قبل. ولا يستطيع الفتيان والفتيات الكوبيون الذين يعانون من مشاكل في شبكية العين أو المياه الزرقاء أن يستفيدوا في علاجاتهم من نظام الليزر الذي تصنعه شركة إيريديكس التابعة للولايات المتحدة. والمرضى الذين تشتد خطورة حالاتهم يتعرضون لخطر الإصابة بالعمى. ولا يستطيع أطفالنا أيضا الحصول على صمامات القلب البيولوجية المصنوعة في الولايات المتحدة. ويتعين على الأطفال منخفضي الوزن عند الولادة الخضوع لجراحات الصدر المفتوح لأن القساطر المتناهية الصغر التي تسوقها شركات أمريكية مثل بوسطن ساينتفك غير متوفرة في كوبا.

ولا يمكن لحكومة الولايات المتحدة بأي حال من الأحوال أن تبرر تنفيذ سياسة تحرم الأطفال الكوبيين المصابين بالسرطان من تلقي العلاج الكيميائي المثالي لعلاج حالتهم. ولا يمكن العمل على إنقاذ الأرواح والحفاظ عليها في خضم هذه الظروف الصعبة إلا بفضل الجهود الحكومية والجماعية التي بُذلت على مدى عقود لبناء نظام عالي الجودة وقوي للعلم والصحة ذي طابع إنساني عميق، يمكن لجميع الكوبيين الوصول إليه بدون أي تكلفة على الإطلاق.

كما أدى الحصار إلى تفاقم القيود المالية ومحدودية فرص الحصول على الائتمانات لإصلاح محطات الطاقة الحرارية في البلد والاستثمار فيها وصيانتها. ورفع الموردون أسعارهم بشكل كبير، مشيرين إلى المخاطر التي يتعرضون لها عند العمل في كوبا. وبعد

٢٦ عاما من العمل المتواصل، قررت المجموعة الألمانية كونتيننتال ريفين دويتشلاند إنهاء علاقاتها مع شركة أونيون كوبا للنفط. وأبلغتنا الشركة الموردة الفرنسية "CNIM" بأنه لم يعد بإمكانها الاستمرار في توريد قطع الغيار لمحطة أنطونيو غيتيراس لتوليد الطاقة الحرارية الكهربائية لأنها لم تتمكن من العمل مع بلد خاضع للجزاءات.

ومن المسائل المتواصلة والمثيرة للقلق بنفس القدر الملاحقات القضائية المتعلقة بالاستثمارات والمعاملات المالية والتجارية في بلدنا. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وشباط/فبراير ٢٠٢٢ وحدها، أبلغت المصارف الأجنبية عن ٦٤٢ إجراء مباشرا ضد النظام المصرفي الكوبي. وخلال العام الماضي، رفض عدد كبير من المصارف في بلدان ثالثة تجهيز المدفوعات لموردي شركة استيراد الأغذية الكوبية Alimport. وتستطيع كوبا، من خلال تراخيص تخضع لقيود قانونية، أن تشتري، من خلال القنوات التجارية العادية، كمية محدودة من المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة، ولكنها مضطرة إلى الدفع مقدما ودون الحصول على الائتمان، وهو أمر بالغ الصعوبة كذلك لأن مصادر دخلنا معرقلة أيضا.

وفي ظل هذا الحصار المالي، يتعين على حكومتنا بذل جهود عديدة لضمان الإمدادات الغذائية الأساسية للأسر. وفي أغلب الأحيان، يُحرم رواد الأعمال الكوبيون من استخدام منصات الدفع والتجارة الإلكترونية. لا يُسمح لمواطنينا الذين يعيشون في مناطق مختلفة بفتح حسابات مصرفية شخصية لمجرد كونهم مواطنين كوبيين.

وقد تعزز الاضطهاد المالي بشكل أكبر بإدراج بلدنا بشكل تعسفي واحتيالي في قائمة وزارة الخارجية الأحادية الجانب للبلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، مما يزيد بشكل كبير ما يسمى بالمخاطر القُطرية ويجبرنا على شراء أي سلعة حتى بضعف سعرها في السوق الدولية. فهذا العمل ضد بلد ظل ضحية للإرهاب، ولا يزال يعاني بسبب التحريض على العنف وارتكاب أعمال إرهابية من أراضي الولايات المتحدة، وسلوكه في الرفض الصارم لأي شكل أو مظهر للإرهاب وملاحقته قضائياً لا تشوبه شائبة ومعترف به، غير مقبول.

وقد فرضت الإدارة الجمهورية السابقة هذا الإجراء الفتاك قبل تسعة أيام فقط من مغادرة البيت الأبيض. ويمكن لرئيس الولايات المتحدة الحالي تصحيح الوضع بمجرد توقيع. وسيكون ذلك هو الصواب أخلاقيا وقانونيا.

كما أن التأثير المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار يضر بسيادة البلدان الممثلة هنا. فهو ينتهك قوانينها الوطنية، ويخضعها لقرارات محاكم الولايات المتحدة بموجب أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، ويفرض جزاءات على رجال الأعمال فيها، ويمنع سفن البلدان الثالثة التي ترسو في الموانئ الكوبية من الوصول إلى موانئ الولايات المتحدة. كما يمنع الشركات التابعة لشركات أمريكية في بلدان ثالثة من التجارة مع كوبا. ويحظر تصدير المنتجات التي يصنعها أي بلد إلى كوبا إذا صُنعت ١٠ في المائة أو أكثر من مكوناتها في الولايات المتحدة، ويستبعد المنتجات المصنعة في بلدان ثالثة إذا كانت تحتوي على مواد خام كوبية. فمن يستطيع أن يؤكد بصدق أن الولايات المتحدة هي أحد الشركاء التجاريين لكوبا؟

نحن لا نلوم الحصار لتبرير جميع الصعوبات التي يواجهها بلدنا اليوم، ولكن الذين ينكرون آثاره الخطيرة جدا أو لا يدركون أنه السبب الرئيسي للحرمان والندرة والمصاعب التي تعاني منها الأسر الكوبية لا يقولون الحقيقة.

إن الولايات المتحدة تسيطر على أقوى وسائط الإعلام والمنصات التكنولوجية الرقمية المهيمنة وتستخدمها في حملة تضليل وتحقير خبيثة ضد كوبا. وهي تلجأ إلى أكثر أساليب الحرب غير التقليدية تنوعا، مستخدمة أطفالنا وشبابنا وفنانينا كأهداف لذلك القصف السياسي والإعلامي. وتخصص حكومة الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات من الميزانية الاتحادية والأموال السرية الإضافية وتجند مؤسسات حكومية وخاصة لتمويل الفاعلين السياسيين الذين يشنون حملات التضليل والكراهية وزعزعة الاستقرار على الشبكات الاجتماعية ضد كوبا.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الشركتان عبر الوطنيتين التابعتان للولايات المتحدة "تويتر" و "ميتا" (فيسبوك)، واللتان كان أحد

كبار مسؤولييهما التنفيذيين، هو المدير السابق لحملة انتخابية لعضو جمهوري مناهض لكوبا، بأعمال رقابية في نفس الوقت ضد وسائط الإعلام العامة الكوبية والمستخدمين الكوبيين. لقد استهدفتا المنشورات التي كان وصولها إلى الشبكتين محدودا وألغتا الحسابات التي كانت تنتقد عمليات الولايات المتحدة المزعزعة للاستقرار ضد بلدنا. وكان هذا إجراء انتقائيا ومنسقا تنسيقا جيدا ينتهك حق الكوبيين في حرية التعبير ويعكس خضوع هاتين الشركتين لمخططات السياسيين في الولايات المتحدة.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، أكد الرئيس ميغيل دياس – كانيل بيرموديس، في ختام الدورة التاسعة للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في هيئتها التشريعية التاسعة:

”إن سجل كوبا الحافل في تطوير علاقاتها الخارجية يبين أن تعزيز السلام والتعاون والتضامن هي الخصائص المميزة لتصوراتنا الدولية. وقد أثبتنا ذلك في منطقتنا، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وفي أجزاء أخرى من العالم“.

وليس لدى الإدارة الحالية للولايات المتحدة سياسة خاصة تجاه كوبا. إنها تعمل على أساس القصور الذاتي وتستمر في تنفيذ سياسة الضغط الأقصى اللاإنسانية التي وُضعت في ظل إدارة دونالد ترامب. وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت خطوات لإجراء تعديلات على بعض القيود غير المنطقية المفروضة على الرحلات الجوية للولايات المتحدة إلى كوبا، والتحويلات المالية، والإجراءات القنصلية. وتلك إجراءات إيجابية، ولكنها محدودة جدا في نطاقها وتنفيذها. وهي لا تعدل بأي حال من الأحوال السياسة أو التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية.

ولا يزال الحصار، الذي شُدد إلى أقصى الحدود، العنصر الرئيسي الذي يحدد سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. والحكومة الكوبية مستعدة للمضي قدما نحو تفاهم أفضل مع حكومة الولايات المتحدة ولتطوير علاقات حضارية وتعاونية تقوم على الاحترام المتبادل ودون المساس بسيادتنا. وأكرر النداء الذي وجهه الجنرال راؤول كاسترو روس إلى حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ لإزالة

”العقبات التي تمنع أو تقيد العلاقات بين شعبينا والأسر والمواطنين من كلا البلدين. ويجب أن نتعلم فن التعايش بطريقة حضارية على الرغم من اختلافاتنا“.

وعلى الرغم من القيود اللاإنسانية التي يفرضها علينا الحصار، لن تتخلى كوبا أبدا عن نظامها الاشتراكي للعدالة الاجتماعية، كما أكد استفتاء دستوري حر وشامل في عام ٢٠١٩. وسندافع دائما عن تمتع جميع مواطنينا تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان. ولن نقبل أبدا محاولة فرض نماذج مزعومة للديمقراطية أو أي ثقافة أخرى غريبة عن الثقافة الكوبية.

وبالقدر نفسه الذي ندافع به عن حق كل بلد غير القابل للتصرف في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نطالب باحترام نظامنا. ووفاء لإرث القائد العام فيدل كاسترو رُوس، ستكون هناك دائما في كوبا ”حكومة الشعب للشعب بأسره“ و”ثورة المتواضعين مع المتواضعين ومن أجل المتواضعين“.

والدليل الذي لا يمكن إنكاره على ذلك هو أحدث دليل على ممارسة ديمقراطية وتشاركية وشاملة حقا في بلدنا. ففي استفتاء شعبي، صوت الشعب الكوبي مؤيدا لقانون للأسرة جديد وعصري وتقدمي، وهو من أكثر القوانين تقدما في العالم ودليل قاطع على رسالتنا المتمثلة في مراعاة آراء جميع الكوبيين رجالا ونساء، دون أي نوع من التمييز.

لم يتوقف بلدنا عن تجديد نفسه، استنادا إلى مبدأ تغيير كل ما يحتاج إلى تغيير، في إطار بناء أمة ذات سيادة ومستقلة واشتراكية وديمقراطية ومزدهرة ومستدامة، وفي تنمية دولتنا الاشتراكية المستقلة ذات السيادة، والمتسمة بسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وندعو إلى زيادة مشاركة شبابنا وجميع المواطنين بصفة عامة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد.

إننا نحرز التقدم في تحقيق اللامركزية في الاقتصاد وتمكين المؤسسات الاشتراكية للدولة. وأنشئت آلاف الشركات الخاصة والحكومية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونشجع العلم والتكنولوجيا

والابتكار، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجتمعنا، والتواصل الاجتماعي بوصفها ركائز الإدارة الحكومية. ويتم تقديم المزيد من الفرص للمستثمرين الأجانب كجزء من سياستنا الإنمائية.

إن كوبا تتجدد باستمرار. وما بقي بدون تغيير متشبثا بالماضي ومعزولا هو الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. ونقدر تقديرا عاليا دعم العديد من الحكومات والشخصيات وحركات التضامن والمنظمات السياسية والاجتماعية والشعبية من جميع أنحاء العالم في مواجهة الظلم الذي تجري ممارسته ضد كوبا. ونعرب عن تقديرنا العميق لالتزام وأصوات الكوبيين والمنحدرين من أصل كوبي في جميع مناطق العالم، حتى في الولايات المتحدة، التي ارتفعت دفاعا عن حقوق كوبا السيادية وضد تنفيذ تلك السياسة.

ونشكر أيضا جميع الذين أعربوا عن دعمهم لبلدنا في خضم الصعوبات الناجمة عن تعافينا من آثار الدمار الخطيرة التي خلفها إعصار إيان في المقاطعات الغربية في أيلول/سبتمبر. وعانى مئات الآلاف من مواطنينا من تأثير الإعصار. فقد لحقت أضرار بما مجموعه ٠٤٨ ١١٩ منزلا، ودُمرت مناطق زراعية شاسعة، وتضررت البنية التحتية للكهرباء والاتصالات بشدة، من بين أضرار أخرى. وسنواصل قبول بامتنان أي مساعدة طارئة تُقدم لشعبنا دون أي شروط مسبقة.

إننا نقدر الجهود النبيلة والإنسانية التي تبذلها منظمات الولايات المتحدة وحركاتها وجماعاتها وأعضاء الكونغرس والشخصيات وحركة التضامن ومنظمات المجتمع المدني التي طلبت من الرئيس جوزيف بايدن، في مواجهة حجم الدمار الذي تسبب فيه الإعصار، أن يرفع مؤقتا التدابير القسرية الانفرادية ضد بلدنا وأن يأذن بإجراء التبرعات من قبل بنوك الولايات المتحدة وشراء المواد لإعادة بناء المناطق المتضررة.

إن ملايين الكوبيين يشاهدون الآن ما يجري في هذه القاعة. لقد استمعوا إلى البيانات وسيتابعون التصويت عن كثب. وبالنيابة عنهم، لا بد لي أن أعرب عن امتناني للبيانات التي أدلى بها ضد الحصار العديد من رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار الشخصيات والمتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وباختصار، لن يتخذ الممثلون عند الإدلاء بأصواتهم موقفا بشأن مسألة حيوية لكوبا ولجميع الكوبيين فحسب. وسيصوتون أيضا لصالح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وسوف يتخذون موقفا لدعم المنطق والعدالة.

ويجب أن يُسمح لكوبا بالعيش في سلام. وستكون كوبا أفضل حالاً بدون الحصار. وكل عائلة كوبية ستكون أفضل حالا بدون الحصار. وسيكون مواطنو الولايات المتحدة أفضل حالا بدون الحصار. وستكون الولايات المتحدة بلدا أفضل بدون الحصار ضد كوبا. وسيكون العالم أفضل حالا بدون الحصار.

وأرجو من الممثلين بكل احترام التصويت مؤيدين لمشروع القرار A/77/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وأفعل ذلك بالنيابة عن شعب كوبا الشجاع والنبيل، الذي، على الرغم من كل الشدائد، لم يهزم ولن يهزم أبدًا؛ وبالنيابة عن أولادنا وفتياتنا وشبابنا الذين يعارضون سياسات الكراهية ويعانون كذلك من آثارها القاسية؛ وبالنيابة عن أجيال الرجال والنساء الكوبيين الذين ولدوا أو لم يولدوا بعد في ظل أكثر نظام تدابير قسرية قسوة وطولا في الأمد مطبق على الإطلاق ضد أي بلد، وهو نظام ينبغي إلغاؤه لمصلحة الجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.5. وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بورلاند (بليز) (*تكلمت بالإنكليزية*): في تعليلنا للتصويت، نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما أمس ممثلا جزر البهاما باسم الجماعة

الكاريبية والأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/77/PV.26).

وننوه بحضور وزير خارجية كوبا ونشكره على كلماته الرقيقة تجاه بليز.

وستصوت بليز مؤيدة لمشروع القرار A/77/L.5، لتنضم مرة أخرى إلى النداء المدوي للجمعية العامة من أجل الرفع الفوري للحصار المالي والتجاري غير القانوني والحصار غير القانوني على التبادل التجاري والذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتدين بليز إدانة قاطعة فرض الولايات المتحدة الأمريكية الحصار على كوبا. وتشكل التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك تطبيقها خارج الحدود الإقليمية، انتهاكا صارخا لمبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو الذي يعبر عنه القانون الدولي والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا ينبغي احترام أو تطبيق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بشكل انتقائي. إن الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة قد تسبب عمدا في مشقة بالغة للشعب الكوبي، وخنق النمو الاقتصادي، وقوض التنمية، وعزل كوبا عن النظام المالي الدولي. وتبلغ الأضرار المتراكمة الناجمة عن الحصار على مدى ستة عقود من تنفيذه أكثر من تريليون دولار.

إن فرض الحصار بشكل متعمد ومستمر أثناء مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا وحالة الطوارئ المناخية والكوارث الطبيعية المأساوية، مثل إعصار إيان الأخير، يكشف بوضوح عن أسسه غير الأخلاقية وغير القانونية واللاإنسانية. وعلاوة على ذلك، تدين بليز تصنيف كوبا غير المبرر كدولة راعية للإرهاب.

وعلى الرغم من السياسات الوحشية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا، فإنها تسهم على نحو كبير وسخي في تنمية بليز من خلال برامجها التعاونية الرائدة في إدارة الكوارث والرعاية الصحية والتعليم والرياضة والثقافة. ويمكننا أن نؤكد بفخر وامتنان أن قطاعا كبيرا من المهنيين الطبيين في بليز استفاد من التدريب الكوبي.

ولا تزال الروح الكوبية المتمثلة في القدرة على الصمود والسخاء ودعم الشعوب المضطهدة في كل مكان تلهمنا في بليز. وتقف بليز متضامنة مع كوبا. ونكرر نداءنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن ترفع فورا ودون شروط الحصار غير القانوني المفروض على كوبا.

السيدة شاند (فيجي) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر حكومة كوبا على تقديم مشروع القرار السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وأود أن أنوه بحضور معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، خلال هذا التصويت الهام.

لا تزال فيجي تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز الجمعية العامة التقدم فيما يتعلق بإنهاء الحصار، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأغلبية الساحقة من الدول التي تدعو إلى إنهاء ذلك العمل اللاإنساني ضد دولة وشعب كوبا الصديقين. وندين جميع أشكال التدابير القسرية أو الجزاءات أو عمليات الحظر الانفرادية من أي نوع والتي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة صديقة.

وإذ نتكلم بصفتنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا نرى أن التحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الجزرية قد تضاعفت، وأصبحت هذه الدول بشكل متزايد تحت رحمة تغير المناخ أو ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن المناخ أو غير ذلك من الكوارث المتصلة بالمناخ. لقد تجاوزنا عتبة نصف قرن من الحصار الذي فرض على كوبا قبل ٦١ سنة، ٦١ سنة من مواجهة دولة جزرية صغيرة بالإنكار. إنها سياسة إقصائية تحرم الكوبيين من الحق في الوجود بحرية، والحق في الغذاء، والحق في التنمية، والحق في التجارة، من بين حقوق أخرى.

ولذلك، ندعو جميع الدول إلى إبداء التأييد المستمر لمشروع القرار A/77/L.5 دعما لكوبا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/77/L.5، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

طُلبَ إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، تشيكيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، أوكرانيا.

اعتُمد مشروع القرار A/77/L.5 بأغلبية ١٨٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٧/٧٧).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلا التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كليما (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك.

إن للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أثرا ضارا على الحالة الاقتصادية في البلد ويؤثر

سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي. ويمكن للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي أن يؤديا دورا حاسما في وضع البلد على طريق التحديث والإصلاح والنمو المستدام، ومساعدتها على التغلب على المصاعب الاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتي تفاقمت بسبب الحرائق الأخيرة في ماتانساس والدمار الرهيب الناجم عن إعصار إيان. ولذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن رفع الحصار يمكن أن يجعل الإصلاحات الاقتصادية أكثر فعالية وأن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي، لمصلحة الشعب الكوبي.

ونشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في كوبا، ولا سيما في أعقاب أحداث ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠٢١، وإزاء الأحكام القاسية التي أصدرتها المحاكم الكوبية حتى الآن، وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك، نكرر نداءنا إلى الحكومة الكوبية أن تمنح مواطنيها بالكامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية الاجتماع وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع القائمين على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة لزيارة كوبا. ونعتقد أيضا أن تمكين المجتمع المدني أمر أساسي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وندعو الحكومة الكوبية إلى إفساح المجال لحوار بناء وشامل للجميع، من دون شروط مسبقة، مع كامل طيف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الجزيرة. وينبغي أيضا إشراك طائفة واسعة من المجتمع المدني، الكوبي والأوروبي على السواء، في تنفيذ اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن التغيير الإيجابي في كوبا يمكن أن يحدث على أفضل وجه من خلال المشاركة الوثيقة على جميع المستويات: الحكومة والاقتصاد والمجتمع المدني، بل أيضا من خلال التبادلات بين الشعوب. ولذلك، نرحب بالتدابير التي أعلنتها إدارة الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٢ لتخفيف القيود المفروضة على التحويلات العائلية والسفر إلى الجزيرة، واستئناف الخدمات القنصلية بالكامل. ومع ذلك، فإن قيام الإدارة السابقة للولايات المتحدة بإعادة تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب، دون تقديم أي حقائق جديدة، وإبقائها على القائمة، على الرغم من مغادرة أعضاء جيش التحرير الوطني من كولومبيا، البلد، قد أوجد عقبات أمام المعاملات المالية الدولية مع الجزيرة. وعلاوة على ذلك، قيد الحصار قدرة كوبا على استيراد المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وغيرها من الإمدادات الطبية اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

وإلى جانب الأثر الضار للحصار على الكوبيين العاديين، تؤثر جزاءات الولايات المتحدة وغيرها من التدابير الإدارية والقضائية تأثيرا سلبيا أيضا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وقد عارضنا بشدة وباستمرار أي تدابير من هذا القبيل، نظرا لتطبيقها خارج الحدود الإقليمية وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ولا يمكننا أن نقبل أن تعوق هذه التدابير علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

ويرفض الاتحاد الأوروبي بشدة تفعيل الولايات المتحدة للبابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون في نيسان/أبريل ٢٠١٩. فذلك الإجراء ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة في الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وسنعتمد على جميع التدابير المناسبة لمعالجة آثار قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوقنا ومن خلال استخدام التشريع المانع للاتحاد الأوروبي، الذي يمنع تطبيق الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية على مواطني الاتحاد الأوروبي والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في كوبا.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التعاون الدولي والحوار والمشاركة على نحو أوثق – بل بصورة حاسمة – هي السبيل الذي يجب اتباعه مع كوبا. وقد دخل التطبيق المؤقت لاتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا عامه الخامس الآن. وقد أرسى الاتفاق علاقتنا

الثنائية على أساس قانوني جديد وقوي ووضع جدول أعمال لمشاركة حاسمة مع كوبا من شأنه أن يسمح لنا أيضا بدعم كوبا ومرافقتها في طريقها نحو الإصلاح والتحديث. ونحن نعزز الحوار والتعاون أيضا بشأن المسائل التي لا تزال لدينا خلافات جوهرية بشأنها. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأ اتفاق الحوار السياسي والتعاون حوارا بشأن حقوق الإنسان بوصفه ركيزة أساسية لعلاقتنا. وسيعقد الاجتماع الرسمي الرابع لهذا الحوار في عام ٢٠٢٣.

وبعد اعتماد الدستور الجديد للبلد، وللتغلب على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ندعو كوبا إلى ضمان أن توسع خطتها الإصلاحية نطاق الإصلاحات الاقتصادية والقضائية والاجتماعية وأن تُنفذ بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين وتلبي التطلعات المشروعة للشعب الكوبي في زيادة الفرص للمشاركة في تشكيل مستقبل البلد.

وفي إطار اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، يقدم الاتحاد الأوروبي لكوبا شراكة متسقة وموثوقة لدعمها في سعيها إلى إصلاح نموذجها السياسي والاقتصادي والسعي إلى تحقيق تنمية مستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية مع مواصلة الدعوة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من أجل المصلحة الحصرية لجميع المواطنين الكوبيين.

ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يسهم في تعزيز تلك الأهداف، بل يعوق تحقيقها. وإزاء تلك الخلفية، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع لصالح القرار ٧٧/٧

السيد نونيس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة (A/77/358).

إن تصويتنا اليوم تأييدا للقرار ٧/٧٧ يجسد قلقنا البالغ إزاء الآثار الضارة للحصار على رفاه شعب كوبا. ونرى أن الحصار يمنع شعوب كوبا من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها، بما في ذلك الحق في التنمية، لأنه يقوض جهود كوبا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة، أثر الحصار على الإمكانات الكاملة لكوبا لكي تكون طرفا فاعلا أكثر نشاطا في التجارة الدولية والتنمية والتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحنا نفهم أيضا أن الحصار قد أثر بشكل مباشر وغير مباشر على جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي، بما في ذلك الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلا عن الاستثمار والسياحة والنشاط المصرفي. ولذلك، تنضم تيمور – ليشتي إلى الوفود الأخرى هنا في الدعوة إلى رفع الحصار، الذي سيساعد شعب كوبا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة به، بما في ذلك الحق في التنمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه الشعب الكوبي في سعيه إلى الحرية والرخاء ومستقبل أكثر كرامة. ونركز على الرفاه السياسي والاقتصادي للشعب الكوبي ونركز جهودنا على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

يطالب الكوبيون من جميع مناحي الحياة بالحريات الأساسية ويحتجون على قمع الحكومة الكوبية ويدعون إلى مستقبل أفضل. ففي تموز/يوليه ٢٠٢١، شهد العالم خروج عشرات الآلاف من الكوبيين في جميع أنحاء الجزيرة إلى الشوارع للمطالبة بالحرية سلميا. وردت الحكومة الكوبية على مطالب الشعب الكوبي بقمع المتظاهرين السلميين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد استخدمت الحكومة الكوبية عقوبات قاسية بالسجن، حتى ضد القصر، وأساليب التخويف، والاعتقالات، وقطع الإنترنت، والغوغاء الذين ترعاهم الحكومة، وظروف السجن المروعة لمحاولة منع الكوبيين من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم. كما أجبر مسؤولو الأمن الكوبيون نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين الذين أُعتُقلوا أو حُذِروا من أنشطتهم على العيش في المنفى. وننضم إلى الشركاء الدوليين في حث الحكومة الكوبية

على إطلاق سراح السجناء السياسيين فورا وبدون شروط وحماية حرية التعبير والتجمع السلمي لجميع الأفراد في كوبا.

وإذ نحمل الحكومة الكوبية المسؤولية، فإن دعمنا للشعب الكوبي لا يتزعزع. فالحصار يشمل إعفاءات وأذون تتعلق بصادرات الأغذية والأدوية وغيرها من السلع الإنسانية إلى كوبا. ونقر بالتحديات التي يواجهها الشعب الكوبي. ويتبرع شعب الولايات المتحدة ومنظمات الولايات المتحدة بقدر كبير من السلع الإنسانية للشعب الكوبي، والولايات المتحدة هي أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا. ومنذ عام ١٩٩٢، أذنت الولايات المتحدة بتصدير ما قيمته بلايين الدولارات إلى كوبا، بما في ذلك الأغذية والسلع الزراعية الأخرى، والأدوية والأجهزة الطبية، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسلع الاستهلاكية وغيرها من المواد لدعم الشعب الكوبي. وفي عام ٢٠٢١ وحده، صدرت شركات الولايات المتحدة ما قيمته أكثر من ٢٩٥ مليون دولار من السلع الزراعية إلى كوبا، بما في ذلك الغذاء، للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الكوبي.

وفي الشهر الماضي، في أعقاب الأثر المدمر للإعصار إيان، أعلنت الولايات المتحدة أنها تقدم للشعب الكوبي مساعدات إنسانية بالغة الأهمية من خلال شركاء دوليين موثوق بهم يعملون مباشرة مع الكوبيين الذين دمرت العاصفة مجتمعاتهم. وستقدم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مليوني دولار لتمويل الإغاثة في حالات الطوارئ للمحتاجين في كوبا.

وتعارض الولايات المتحدة القرار ٧٧/٧، ولكننا نقف إلى جانب الشعب الكوبي وسنواصل البحث عن سبل لتقديم دعم هادف له. ونشجع هذه الهيئة على حث الحكومة الكوبية على الاستماع إلى الشعب الكوبي ومطالبه بتقرير مستقبله.

السيد ماتيا (جزر سليمان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه (A/76/405 و A/77/358).

وتعليلا للتصويت بعد التصويت على البند ٣٦ من جدول الأعمال، أؤكد أن جزر سليمان صوتت مؤيدة للقرار ٧٧/٧، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتثني جزر سليمان على كوبا لاتخاذها أكثر الطرق سلمية في السعي إلى رفع الحصار بلا شروط عن طريق الأمم المتحدة. وما زلنا نعتقد أن لكل بلد حقا غير قابل للتصرف في تحديد وتقرير نظامه السياسي الخاص به والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الدولية. وهذه مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي.

لقد أدى الحظر والحصار المفروضان منذ ٦٠ عاما إلى اضطرار كوبا لمواجهة صعوبات شديدة من خلال التسبب في أضرار اقتصادية وحرمان كوبا من الموارد المالية وإمدادات الوقود اللازمة ليس لتنميتها فحسب، بل أيضا للنشاط الحيوي اليومي للشعب الكوبي. ولا يزال الأثر السلبي للحصار على شعب كوبا يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وتقدمه في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعبر عنه بشكل جيد تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/77/358.

وقد صوتت جزر سليمان والجمعية العامة مرة أخرى بأغلبية ساحقة تأييدا للقرار المتعلق بهذا البند. وعلى مدى ثلاثة عقود منذ عام ١٩٩٢، ظل المجتمع الدولي ثابتا في تأكيده على الدعوة إلى الإنهاء غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على شعب كوبا المسالم. ويؤكد القرار ٧/٧٧ من جديد تمسك والتزام جزر سليمان والجمعية العامة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وعدم التدخل بأيي شكل في الشؤون الداخلية والمحلية لدولة أخرى.

ولا تزال جزر سليمان تتمتع بعلاقات صداقة ودية مع كل من الولايات المتحدة وكوبا. وبهذه المناسبة، تود حكومة جزر سليمان وشعبها توجيه الشكر إلى حكومة وشعب كوبا على المنح الطبية المقدمة إلى طلاب جزر سليمان والدول الجزرية الصغيرة النامية في

منطقة المحيط الهادئ. فمنذ عام ٢٠٠٧، عاد أكثر من ١٠٠ طبيب من جزر سليمان تلقوا تدريبهم في كوبا إلى الوطن، وهم يخدمون شعبنا. ونشكر كوبا على تضامنها وصداقتها مع جزر سليمان ومنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية التي ننتمي إليها.

في الختام، تدعو جزر سليمان إلى التنفيذ الكامل للقرار ٧/٧٧ من أجل وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتشجع الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على تجديد التزامهما بإجراء حوار مفتوح وبناء يقوم على روح التعاون والاحترام المتبادل.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): سرنا أن نقرأ محتوى تقرير الأمين العام (A/77/358). وسُررنا بنفس القدر لحضور السيد برونو إدواردو رودريغيس، وزير خارجية كوبا، معنا.

صوتت سري لانكا مؤيدة للقرار ٧/٧٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

لقد قيل مرات عديدة في هذا المحفل وفي أماكن أخرى إننا نعيش في عالم تكتنفه أزمات متعددة. وفي الوضع الأمثل، ينبغي أن تبرز مثل هذه الأزمات أفضل ما فينا إذا أردنا أن نعيد البناء بشكل أفضل. ألم يحن الوقت لأن نضع التاريخ وراءنا ونلتزم حقا بإعادة البناء على نحو أفضل، بما في ذلك الأزمة الكوبية؟ وينبغي أن يبدأ ذلك، بشكل مثالي، بتعزيز الوسائل التي تمكن السكان من التمتع بكامل نطاق حقوق الإنسان الخاصة بهم. ومن شأن رفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهو حالة شاذة في النظام المتعدد الأطراف، أن يسهم إسهاما كبيرا في تمكين الشعب الكوبي من مواجهة التحديات المعاصرة التي تواجهنا جميعا في حقبة ما بعد الجائحة هذه.

ولذلك، نشيد بشعب كوبا الباسل الذي حقق، على الرغم من العقبات الناجمة عن الحصار المفروض عليه، درجة رائعة من التنمية البشرية لنفسه، كما هو مبين في مؤشراته الاجتماعية. ونرى أن الحصار يشكل انتهاكا لحق كوبا في التفاعل الكامل مع المجتمع الدولي، وبالتالي يعيق سبل تمتع الشعب الكوبي تمتعا كاملا بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

وندعو المعنيين إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية التي لا تأذن بها الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، سُررنا لسماع ممثل الولايات المتحدة يشير إلى حقيقة أن هناك مواءمة أكبر في سياسة الولايات المتحدة في هذا اليوم وهذا العصر، ونأمل أن نرى المزيد من المواءمة في الأوقات القادمة.

إن أكبر إشكالية تنطوي عليها الجزاءات الانفرادية هي ممارسة اللجوء في أغلب الأحيان إلى فرض جزاءات ثانوية بهدف إضفاء الطابع العالمي على آثار نظام الجزاءات، وذلك بالسعي إلى تجنب انتهاك تلك الجزاءات الانفرادية من جانب دول وكيانات غير ملزمة بقانون الدولة التي تفرض الجزاءات. وتهدف نظم الجزاءات هذه، في جوهرها، إلى محاكاة الجزاءات الجماعية. ويبين ذلك أن الجزاءات الانفرادية لا يمكن أبدا أن تحقق نتائج مماثلة لنتائج الجزاءات الجماعية من دون ادعاءات مبالغ فيها بالحق في الولاية القضائية.

ويجب أن نتذكر أن الجزاءات، وإن كانت أداة أساسية للسياسة الخارجية، لها أثران هامان على النشاط المتعدد الأطراف والنشاط الأحادي. وقد يرى بلد ما الآثار المترتبة على الجزاءات بشكل مختلف عن بلد آخر. وقد تختلف آراء بلدان أخرى بشأن الأهداف والأنواع والاتجاهات. وإذا نظر المرء إلى الصورة الأكبر بعناية، فإن الجزاءات الانفرادية لم تحقق قط الأثر المطلوب. ولذلك، حان الوقت لإعادة النظر في استمرار الجزاءات المفروضة على كوبا، والتي فُرضت منذ فترة طويلة جدا.

وسنتذكر الوقت الذي لم تترك فيه العداوات بين القوى العظمى سوى مجال محدود لتوافق الآراء. فالجميع فعلوا ما يريدونه. واستخدمت تلك القوى جزاءات انفرادية تحت ستار تدابير مضادة كلما كانت هناك حاجة أمنية، فيما التزم مجلس الأمن الصمت. والأمثلة كثيرة، بما في

ذلك كوبا، بدءا من ستينيات القرن العشرين. وقطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين، وتعتقد سري لانكا أن الوقت قد حان لسحب تلك الجزاءات لأن الجمعية العامة لديها مجموعة من الآليات لفرض ضوابط إذا ما دعت الحاجة. ولا يمكن أن يُنظر إلينا على أننا نتنازل عن ذلك الحق لأهواء وأوهام دولة عضو واحدة، مهما كانت قوتها.

وبينما نكرر تأكيد التزامنا بالنهوض بتعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، يود وفد بلدي أن يدعو إلى الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تشير إلى المساواة في السيادة وعدم التدخل بأي شكل، وهي مبادئ بالغة الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين بشكل فعال. ولذلك، ندعو إلى التقيد بمبادئ الحياد واللاانتقائية والموضوعية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك معاملة كوبا في حقبة ما بعد الجائحة.

السيدة تسيود (ناورو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد هذه الجلسة الهامة جدا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ثانيا، أعرب عن تقديري لحضور معالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، وأعرب عن خالص ترحيب وفد بلدي بذلك.

وأغتنم هذه الفرصة الآن لأعلل تصويت ناورو بعد التصويت. وتؤيد ناورو البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/77/PV.26).

لقد صوتت ناورو لسنوات عديدة مؤيدة للقرار المتعلق بهذا البند. والواقع أن الجمعية العامة اعتمدت هذا القرار كل عام لما يقرب من ثلاثة عقود بتأييد من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا. وعلى الرغم من الاتفاق شبه الإجماعي على ضرورة إنهاء الحصار الهمجي المفروض على شعب كوبا الصديق، وهي دولة نامية – دولة جزرية صغيرة نامية – تجاهلت الولايات المتحدة نداءات الكثيرين، مما يهدد حياة أبناء الشعب الكوبي وسلامتهم في أوقات الشدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والاس (جامايكا).

إنني أشكر الأمين العام على تقريره (A/77/358)، الذي يبين أن الأزمات العالمية المتعددة الأبعاد في قطاعات الطاقة والغذاء والبيئة والنقل، مقترنة بالآثار التراكمية لعامين من جائحة مرض فيروس كورونا، وضعت الاقتصاد الكوبي تحت ضغط غير عادي، مما أدى إلى انخفاض مستويات الاستهلاك والرفاه العام للسكان.

وتكرر حكومة ناورو وتؤكد من جديد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

السيدة ماميساه (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود إندونيسيا أن تعرب عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثلو سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وباكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، ومصر باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/77/PV.26).

صوتت إندونيسيا مؤيدة للقرار ٧/٧٧، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وترفض الجمعية العامة باستمرار فرض القوانين والأنظمة وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية التي تضر بتقدم الشعوب وازدهارها في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد تعاني حكومة وشعب كوبا لأكثر من ستة عقود من حصار فُرض على البلد ووضعه على هامش العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية العالمية. وقد تفاقم الوضع بسبب التحديات الهائلة الناجمة عن الجائحة والتوترات الجيوسياسية والأزمات المتعددة الأبعاد.

وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد موقفنا المبدئي في تأييد قرارات الجمعية العامة والعمل بموجبها من أجل الإنهاء الفوري للحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ونود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تعارض إندونيسيا بشدة عمليات الحصار والتدابير القسرية الانفرادية المطبقة خارج الحدود الإقليمية ضد سيادة دول أخرى.

ثانيا، ترى إندونيسيا أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يتعارض مع المبادئ الرئيسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا واحترام القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

ثالثا، إن الحصار لا يعوق النمو الاقتصادي لكوبا فحسب، بل يؤدى أيضا إلى تفاقم ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، حيث يواجه شعب كوبا أيضا أزمات عالمية خطيرة وجائحة مرض فيروس كورونا. ومن المؤكد أن هذا الوضع يقوض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويعرض للخطر هدفنا المشترك المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

وتؤكد إندونيسيا أهمية الحوار المعزز والبناء بغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات من خلال الحوار المفتوح والبناء. ومع مراعاة علاقات إندونيسيا الودية مع حكومة كوبا وشعبها ودعمها لهما، تود إندونيسيا أن تنضم إلى الأعضاء الآخرين في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

طلب ممثل كوبا الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد غالا لوبيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لا ينبغي أن تُلطخ المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بالادعاءات الكاذبة لوفد الولايات المتحدة الآن بعد أن بعثت الجمعية، بأغلبية ساحقة، برسالة لا لبس فيها بشأن الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

لقد أشار ممثل حكومة الولايات المتحدة في بيانه إلى قلق بلده إزاء محنة الشعب الكوبي. فكيف يمكن لحكومته أن تبرر استخدامها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لتكثيف حصارها اللاإنساني ضد كوبا ومنع وصولنا إلى العلاج وقدرتنا على شراء المنتجات الأساسية لتصنيع لقاحاتنا وأجهزة التنفس الرئوي وحتى الأكسجين الطبي؟

وتدعي الولايات المتحدة أنها تدافع عن الحريات الفردية في كوبا، ومع ذلك فإنها لم تلغ القيود التي تؤثر تأثيرا مباشرا على روّاد الأعمال الكوبيين في مجالات مثل تطوير البرمجيات والضيافة وغيرها من الخدمات. وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة تهتم حقا برفاه الشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية وتقرير مصيره، فيمكنها أن ترفع الحصار وأن تنضم إلينا في تعاوننا الدولي.

لقد كانت كوبا ولا تزال هدفا لحملة قذرة توجهها حكومة الولايات المتحدة والسياسيون في ذلك البلد. وظل الكذب عنصرا أساسيا في تلك الحملة. وليس من الصحيح القول بأن كوبا احتجزت أو حاكمت أو عاقبت متظاهرين سلميين في ١١ تموز/يوليه ٢٠٢١. فقد قُدم من ارتكبوا جرائم خلال تلك الاضطرابات إلى العدالة بنزاهة وشفافية، مع توفير جميع الضمانات القانونية. ولم يُحاكم أحد بسبب تعبيره عن رأيه. ومن غير المقبول أن تنتقدنا الولايات المتحدة بسبب الدفاع عن نظامنا الدستوري في حين أنها ذلك البلد الذي احتجز بالفعل أكثر من ٨٠٠ شخص في أعقاب أحداث ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ في مبنى الكابيتول في الولايات المتحدة.

فهل الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي له الحق في الدفاع عن مؤسساته، كما سيفعل أي بلد آخر؟ ولن نسمح بخرق القانون أو بأن تتسبب مصالح مرتبطة بمخطط خارجي لتغيير النظام في تخريب النظام الدستوري والنظام السياسي الذي اخترناه، نحن الكوبيين، بحرية. وسنواصل النهوض بإطارنا القانوني المؤسسي

لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تكوين الجمعيات، وسنواصل كفالة التطبيق الصارم لقوانيننا واحترامها الكامل.

وفي محاولة يائسة لتبرير عدائها لكوبا، تتلاعب الولايات المتحدة بمسألة الاعتقالات بالتركيز على القصر. وقد قدمت السلطات الكوبية معلومات كافية لتأكيد احترامها للإجراءات القانونية الواجبة في بلدنا. وأوضحت أننا في كوبا لا نُسند، تحت أي ظرف من الظروف، المسؤولية الجنائية إلى القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. والاحتجاز التعسفي الوحيد والحبس الجزائي المطول على الأراضي الكوبية هما اللذان تنفذهما حكومة الولايات المتحدة في قاعدة غوانتانامو البحرية.

ولا يمكن لممثل بلد لا توجد فيه حدود أخلاقية للحملات الانتخابية أن يتكلم عن الديمقراطية والانتخابات. فالانتخابات التي تجرى في ذلك البلد تشهد ترويجا للكراهية والانقسام والأنانية والعنصرية وكراهية الأجانب والافتراءات والأكاذيب. إنه بلد يحدد فيه المال ومصالح الشركات من يتم انتخابه ومن لا يتم انتخابه. ولا تحتاج كوبا إلى دروس في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ناهيك عن دروس الولايات المتحدة. ولن نقبل أي استجواب من هذا القبيل، ولا سيما عندما يُستخدم لتبرير نظام من التدابير القسرية الشاملة وهو أطول وأوسع نظام فُرض على الإطلاق ضد أي بلد.

وينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تركز على سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر وسياساتها القمعية تجاه المهاجرين وقمعها للأقليات والحقوق الإنجابية. وينبغي لها أن تركز على افتقارها إلى المساواة بين الجنسين وعلى العنصرية والتمييز ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ووحشية الشرطة، حيث يتوفى أكثر من ١ ٠٠٠ شخص كل عام برصاص الشرطة، وعلى السجون السرية والاعتقالات خارج نطاق القضاء واستخدام التعذيب. واسمحوا لي أن أذكر مثالين محددين من تلك القائمة.

إن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي ليس طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والبلد الوحيد الذي يُحكم فيه على القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما بالسجن مدى الحياة من دون الإفراج المشروط. ووفقا لصندوق الدفاع عن الأطفال، في عام ٢٠٢١ وحده، اعتُقل ما بين ٠٠٠ ٦٠٠ و ٠٠٠ ٧٠٠ من القصر في ذلك البلد. وبلغ التمييز المؤسسي ووحشية الشرطة غير المقيدة ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والمنحدرين من أصل إسباني والمهاجرين واللاجئين والأقليات مستويات مثيرة للقلق في الولايات المتحدة. ولا يمثل الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي سوى ١٣ في المائة من سكان الولايات المتحدة، ولكنهم يمثلون ٣٦ في المائة من مجموع السجناء. وفي عام ٢٠٢١، قُتل ما مجموعه ٢٦٦ شخصا من أصل أفريقي على أيدي الشرطة في الولايات المتحدة.

وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا أن تهتم برفاه الشعب الكوبي، فعليها أن ترفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بشكل نهائي وغير مشروط. وبدلا من تعزيز التعاون والعلاقات الودية مع كوبا، تسعى الولايات المتحدة إلى المواجهة وترعى علنا التغيير السياسي في كوبا. وفي ميزانيتها لعام ٢٠٢٢، طلبت إدارة بايدن من الكونغرس ٢٠ مليون دولار لبرامج يُزعم أنها تهدف إلى تعزيز الديمقراطية في كوبا وما يقرب من ١٣ مليون دولار للبث غير القانوني لما تُسمى "إذاعة وتلفزيون مارتي"، وهو اسم على غير مسمى. ويتناقض هذا السلوك مع الحساسية الكبيرة لذلك البلد تجاه أي محاولة أو ما يشتبه في أنه محاولة للتدخل في شؤونه الداخلية، والهدف منه هو اختلاق معارضة سياسية في كوبا وتحطيم نظامنا الدستوري.

إن وفد الولايات المتحدة يكذب عندما يستشهد بمستويات عالية للغاية من الصادرات والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى بلدنا. وهو يستخدم بشكل خبيث مبالغ بملايين الدولارات من الأموال التي تخصصها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للتخريب في كوبا ولوقف حزم الرعاية التي يرسلها، بتكلفة باهظة، المهاجرون الكوبيون إلى أسرهم أو التبرعات المتواضعة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية على الرغم من العقبات العديدة. وهناك دليل قاطع على أن الحصار يسد القنوات الرئيسية لإرسال المساعدة إلى بلدي، بما في ذلك من البلدان الأخرى. وكل هذا يحدث في سياق جائحة كوفيد-١٩.

في الختام، أكرر البيان الذي أدلى به قبل بضعة أيام فقط الرئيس الكوبي ميغيل ماريو دياس – كانيل برموديس، الذي قال:

”إننا نواجه بحزم وإبداع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تم تشديده بشكل انتهازي خلال فترة الجائحة. كما أن الشعب الكوبي لم يستسلم للحملات الإعلامية التخريبية. ولن تكفي أي عقبة لإضعاف عزمنا على المقاومة والقتال والفوز“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*)**:** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥